جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

# مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

**كلية الشريعة والقانون بالقاهرة**

**جامعة الأزهر**

**العدد الخامس والأربعون**

**مايو ٢٠٢٥م**

**توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون**

جمهورية مصر العربية – كلية الشريعة والقانون – القاهرة – الدراسة – شارع جوهر القائد

ت: 201221067852+

ت: 201028127441+

**البريد الالكتروني**

Journal.sha.law@azhar.edu.eg

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

**رقم الإيـــداع**

**٢٠٢٥ / ١٨٠٥٣**

**الترقيم الدولي للنشر**

ISSN: 2812–4774

**الترقيم الدولي الإلكتروني**

ISSN: 2812–5282

**الموقع الإلكتروني**

https://mawq.journals.ekb.eg/

# الوسائل الحديثة في إثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وفقاً للنظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية جهاز التنفس نموذجا

**Recent Means of Proving the Crime of Driving Under the Influence of Alcohol According to the Legal System in the United States of America Breathalyzer Example**


إعداد

**د. نايف شافي المظافره الهاجري**

أستاذ القانون الجزائي المشارك

أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

دولة الكويت

# الوسائل الحديثة في إثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وفقاً للنظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية جهاز التنفس نموذجا

**نايف شافي المظافره الهاجري**

**قسم المقررات القانونية، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، دولة الكويت.**

**البريد الإلكتروني: bo.shafi2007@gmail.com**

**ملخص البحث:**

لاشك أن من أبرز الأسباب المؤدية لحوادث المركبات هو تناول الكحوليات أثناء القيادة من قبل سائقي المركبات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال الوسائل التي تم استخدامها في السابق اتضح أنه لابد من استحداث وسائل جديدة وذلك لإثبات هذه الجريمة من خلال رجال الشرطة والجزاء المترتب على اقتراف هذه الجريمة، وهو ما يوضح أهمية دراستنا الحالية من خلال استخدام جهاز التنفس.

وتتمثل مشكلة الدراسة في مدى فعالية استخدام جهاز التنفس من قبل أجهزة الشرطة للتعرف على حالة قائدي المركبات وتعاطيهم الكحول أثناء قيادة المركبة خاصة أن التحليلات التي تستخدم وسائل أخرى للتعرف على تناول الكحوليات لسائقي المركبات قد لا تؤدي لنتائج دقيقة في توضيح تناول الكحول نتيجة وجود العديد من العقاقير الدوائية التي قد تؤدي إلى فشل هذه الاختبارات أو عدم قدرتها على الوصول لإثبات جنائي فعّال في هذا الجانب.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في التشريع الأمريكي وتوضيح دور التشريعات الأمريكية في تناولها جريمة تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة مع تحديد دور جهاز التنفس لإثبات تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة.

**يمكن تحديد أبرز نتائج الدراسة على النحو التالي:**

**أولا**: جهاز التنفس أو استشعار نسبة الكحول في الدم يُعد أحد الوسائل الحديثة التي يتم تطبيقها في التشريع الأمريكي لمعرفة مدى تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في الولايات المختلفة.

**ثانيا**: تشمل عقوبات تهمة القيادة تحت تأثير الكحول في التشريع الأمريكي عقوبات جزائية نتيجة الجرائم التي يتم ارتكابها عقب تناول الكحول أثناء قيادة المركبة.

**ثالثا**: : إن تطبيق الوسائل الحديثة في التعرف على حالة السُكر أثناء قيادة المركبة تُعد أكثر فعالية من غيرها من الوسائل التقليدية نتيجة دقة جهاز التنفس في كشف نسبة الكحول في الدم.

**الكلمات الدالة**: المركبة، جريمة القيادة، تأثير الكحول، النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، جهاز التنفس.

# Recent Means of Proving the Crime of Driving Under the Influence of Alcohol According to the Legal System in the United States of America Breathalyzer Example

Nayef Shafi Al-Muzhafera Al-Hajri
Department Of Legal Courses, Saad Al Abdullah Academy For Security Sciences, State Of Kuwait.
E-mail: bo.shafi2007@gmail.com

**Abstract:**

There is no doubt that one of the most prominent causes leading to vehicle accidents is the consumption of alcohol while driving by vehicle drivers in the United States of America, and through the methods that were used in the past, it became clear that new methods must be developed in order to prove this crime through police officers and the penalty resulting from committing this crime. Crime, which explains the importance of our current study through the use of a breathalyzer.

The problem of the study is the effectiveness of the use of the breathalyzer by police agencies to identify the condition of vehicle drivers and their consumption of alcohol while driving the vehicle, especially since analyzes that use other means to identify the alcohol consumption of vehicle drivers may not lead to accurate results in clarifying alcohol consumption due to the presence of many drugs. Drugs that may lead to the failure of these tests or their inability to provide effective criminal proof in this regard.

The study aimed to identify the crime of vehicle driving under the influence of alcohol in American legislation and clarify the role of American legislation in dealing with the crime of consuming alcohol while driving a vehicle, while determining the role of the breathalyzer to prove alcohol consumption while vehicle driving

**The most prominent results of the study can be identified as follows:**

**First**: The breathalyzer device or blood alcohol sensor is one of the modern methods that is applied in American legislation to determine the extent of alcohol consumption while driving a vehicle in different states.

**Second**: The penalties for driving under the influence of alcohol in American legislation include criminal penalties as a result of crimes committed after consuming alcohol while driving a vehicle.

**Third**: The application of modern methods to identify the state of intoxication while driving a vehicle is considered more effective than other traditional methods due to the accuracy of the breathalyzer in detecting the percentage of alcohol in the blood.

**Keywords:** Vehicle, Crime Of Driving, Influence Of Alcohol, Legal System In The United States Of America, Breathalyzer.

## مقدمة

لقد أدى تفاقم عدد حوادث المركبات في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة، التي نتج عنها العديد من النتائج السلبية التي تراوحت بين حالات الوفاة وكذلك الإصابات الخطيرة جراء تلك الحوادث، وتعاظم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لنتائج ومخلفات هذه الحوادث، أدى إلى تبني المشرع الأمريكي لعدد من القوانين والتشريعات لحماية قائدي المركبات وكذلك حماية الأشخاص العاديين المارة بالطرق وكذلك قائدي المركبات الآخرين من خلال البحث عن الأسباب الفعلية لتلك الحوادث التي قدرت بعض الإحصائيات أن حوادث المرور كلفت المجتمع الأمريكي ٣٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، أو ما يزيد قليلاً عن ١٠٠٠ دولار لكل فرد من سكان البلاد البالغ عددهم ٣٢٨ مليون نسمة، وفقاً لدراسة أجرتها الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة التابعة للوزارة، وهي إدارة أمريكية حكومية، والتي أكدت أن حوادث السير في ٢٠١٩ أدت إلى مقتل نحو ٣٦.٥٠٠ شخص وإصابة ٤.٥ ملايين بجروح وإلحاق الضرر بنحو ٢٣ مليون سيارة.

وفي عام ٢٠٢١ قُتل ما يقرب من ٤٣.٠٠٠ شخص على الطرق الأمريكية وهو أعلى رقم منذ ١٦ عاماً. وشكل هذا العدد زيادة بنسبة قدرها ١٠.٥ بالمئة عن عدد الحوادث المسجلة عام ٢٠٢٠ وهي أكبر زيادة في النسبة المئوية منذ أن بدأت الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة للعمل بنظام جمع بيانات الوفيات في عام ١٩٧٥ [١].

ولاشك أن من بين الأسباب المؤدية لتلك الحوادث تناول الكحوليات أثناء القيادة من قبل سائقي المركبات في الولايات المتحدة الأمريكية [٢]، ومن خلال الوسائل التي تم استخدامها في السابق لإثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحوليات، اتضح أنه لابد من استحداث وسائل جديدة فبحكم هذا التنظيم التشريعي، كان لزاما استحداث وسائل

(1) According to EudoNews Report > Please refer to: https://arabic.euronews.com/next/2023/01/11/us-study-one-year-of-road-crashes-cost-society-340-billion accessed in 14 September 2023

(2) https://ewikiar.top/wiki/Drunk_driving_in_the_United_States accessed in 19 September 2023

أكثر دقة لإثبات تلك الجريمة، فمن خلال مناقشة بعض الجوانب الموضوعية والإجرائية لقيادة المركبة تحت تأثير الكحول بالولايات المتحدة الأمريكية ظهرت العديد من التبعات القانونية الناجمة عن إقدام السائقين على تناول الكحول أثناء قيادة المركبات، ومنها أهمية كيفية إثبات هذه الجريمة من خلال رجال الشرطة والجزاء المترتب على اقتراف هذه الجريمة، وهو ما يوضح أهمية دراستنا الحالية.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة في مدى فعالية استخدام جهاز التنفس من قبل أجهزة الشرطة للتعرف على حالة قائدي المركبات وتعاطيهم الكحول أثناء قيادة المركبة خاصة أن التحليلات التي تستخدم وسائل أخرى للتعرف على تناول الكحوليات لسائقي المركبات في التشريع الأمريكي قد لا تؤدي لنتائج دقيقة في توضيح تناول الكحول نتيجة وجود العديد من العقاقير الدوائية التي قد تؤدي إلى فشل هذه الاختبارات أو عدم قدرتها على الوصول إلى إثبات جنائي فعال في هذا الجانب.

ومن خلال ما سبق يمكن بلورة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس وهو كيف يمكن **إثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وفقا للقانون الأمريكي باستخدام جهاز التنفس؟**

## تساؤلات الدراسة

يمكن تحديد تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

١. ماهي جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في التشريع الأمريكي؟

٢. كيف تناولت التشريعات الأمريكية لجريمة تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة؟

٣. ما دور جهاز التنفس لإثبات تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة في التشريع الأمريكي؟

## أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالي:

### أولاً: من الناحية النظرية

١ – محاولة إبراز الدور المهم والفاعل الذي تقوم به الوسائل الحديثة في إثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول؛ حيث إن الطرق التقليدية لإثبات هذا النوع من الجرائم قد لا تكون مناسبة.

٢ – هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهي تفسيرية تحدد العلاقة بين متغيرات الظاهرة وتطوراتها وهي تقييمية تسعى إلى تقييم الإطار القانوني المحدد لإثبات جريمة القيادة تحت تأثير الكحول الجنائية.

### ثانيا: من الناحية التطبيقية

١) تحديد الوسائل الحديثة في إثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول من خلال استخدام جهاز التنفس.

٢) في ظل تنامي الوسائل الحديثة في الإثبات الجنائي، تبرز أهمية البحث في مسألة هل هنالك إشكاليات خاصة في تطبيق اختبار جهاز التنفس في إثبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في القانون الأمريكي.

## أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في التشريع الأمريكي

٢. توضيح تناول التشريعات الأمريكية لجريمة تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة

٣. تحديد دور جهاز التنفس لإثبات تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة في التشريع الأمريكي

## تقسيم البحث

**المبحث الأول: الأحكام العامة لجريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في القانون الأمريكي**

المطلب الأول: الأطر القانونية لقيادة المركبة في القانون الأمريكي

المطلب الثاني: عقوبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في الولايات المتحدة الأمريكية

**المبحث الثاني: استخدام جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول أثناء قيادة المركبة**

المطلب الأول: آلية عمل جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول

المطلب الثاني: التطبيقات القانونية لجهاز التنفس ومدى فعاليته

## المبحث الأول
## الأحكام العامة لجريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في القانون الأمريكي

### مقدمة

تُعد قيادة المركبة تحت تأثير الكحول هي عملية تشغيل مركبة نتيجة استهلاك الكحول ، أو مع زيادة مستوى الكحول في الدم عن الحد القانوني. وقد تم القبض على ٥ ملايين أمريكي أثناء قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٦. وفي عام ٢٠١٢ ، اعترف ٢٩.١ مليون بقيادة المركبة تحت تأثير الكحول. وفي عام ١٩٩٧ ، قدّر مكتب العدل الأمريكي أن ١٤٦٧٣٠٠ عملية توقيف على مستوى الولايات بسبب قيادة المركبة تحت تأثير الكحول، أي أن شخصا واحدا من عشرة أشخاص يتم اعتقالهم لجميع الجرائم في الولايات المتحدة تكون جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول سببا مباشرا لها[١]. وقد عرف القانون الفيدرالي الأمريكي المركبة بأنها "كل آلية من شأنها أن تسير على الطرقات بواسطة قوة ميكانيكية، سواء الهدف من تسييرها نقل الركاب أو البضائع، وسواء استخدمت هذه المركبة لأغراض شخصية أو لأغراض تجارية" [٢]

وتقدر الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة التابعة لوزارة النقل (NHTSA) أن حوالي ١٨٠٠٠ شخص ماتوا في عام ٢٠٠٦ كان سببها حادث تصادم متعلق بالكحول ، وهو ما يمثل ٤٠ ٪ من إجمالي حالات الوفاة نتيجة حركة المرور في الولايات المتحدة. وعلى مدى العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ ، أظهر هذا المعدل تباينًا بنسبة ٣ ٪ فقط.

ولاشك أن الكحول هو السبب في العديد من حوادث التصادم على الطرق. وكلما زادت كمية الكحول التي يتناولها قائد المركبة كلما كان الأمر أكثر قابلية للتعرض لحوادث المركبات، ومن الممكن أن تختلف آثار كمية معينة من الكحول من شخص لآخر.

---

( 1 ) World Health Organization. Global status report on road safety 2015.P.P.12-23

(2) Taxa. Ins. Code § 4055.05.1.(4) .

وبالإضافة إلى هذه العوامل توجد العديد من الأشياء الأخرى التي يمكن أن تؤثر على درجة السُكْر لدى قائد المركبة ولذا من الصعب بالتالي تقدير مدى التأثر بمقدار معين من الكحول. وتكون العقوبة في شكل غرامة أو السجن لمدة محددة مع سحب الترخيص الخاص بقيادة المركبة وفي معظم الحالات، يتم إلغاء رخصة قيادة المركبة أيضًا[1].

**ومن ثم يمكن تقسيم المبحث الأول على النحو التالي:**

**المطلب الأول: الأطر القانونية لقيادة المركبة في القانون الأمريكي**

**المطلب الثاني: عقوبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في الولايات المتحدة الأمريكية**

(1).Wehner H-D. [Fitness to drive] (2007). In: Madea B. (edit.) [Practice of forensic medicine], 2nd edition.Springer, Heidelberg, Germany., P.P.22-34

## المطلب الأول
## الأطر القانونية لقيادة المركبة في القانون الأمريكي

يقصد بقيادة المركبة تحت تأثير الكحول، أن يعمد سائق المركبة إلى احتساء قدر معين من المواد الكحولية التي تؤثر في القدرة العقلية لهذا الشخص إما عن طريق تحفيزه بشكل لافت على اقتراف الأفعال المنافية للقانون، من خلال أثر المشروبات الكحولية الفعال على الجهاز العصبي للفرد، فيحدث بذلك رجة قوية في قواه العقلية فينتفي الرقيب الذاتي لهذا الشخص. وإما عبر التأثير سلبا على أداء الوظائف المختلفة للجهاز العصبي، وإضعاف سرعة البديهة ورد الفعل لدى هذا السائق لحظة القيام بالمناورات الأساسية لقيادة المركبة، فتضعف تبعا لذلك إمكانية التقدير المناسب والفعال لهذه الأحداث فيصاب المعني باضطراب وخلل في أداء وظائف الدماغ والأعصاب، فيحدث بذلك خلل يؤدي إلى الارتخاء أو النوم وفقدان السيطرة على وسيلة المواصلات[1] .

وتختلف قيادة المركبة تحت تأثير الكحول عن السُكر العلني البين، فقيادة المركبة تحت تأثير الكحوليات تتمايز كثيرا عن جنحة السُكر العلني والبين، ذلك من خلال قيام قائد مركبة بشرب المواد الكحولية أو استهلاكها قبل الشروع في قيادة المركبة أو أثناء القيادة بالطريق ، بالشكل الذي يحدث تحولا في الإدراك الواعي لهذا السائق من جهة، وحتى لو لم تظهر عليه دلالات السكر المعروفة، والمتمثلة في احمرار العينين وتغييب العقل والتلعثم في الكلام.

ومن ثم فإن قيادة المركبة تحت تأثير المواد الكحوليات، إنما تنصرف إلى استهلاك قائد المركبة لكمية معينة من الكحوليات خاصة التي تحدث تأثيرا مباشرا في وظائف المخ والجهاز العصبي، حسب درجة تأثير الكحول ونوعيته والكمية المأخوذة والجرعة المستهلكة، بحيث يعاقب على السُكر في الحالة المذكورة إذا كان علنيا في الشارع العام وهو ما يوضحه المعاينات المباشرة لرجال الشرطة.

---

(1) Please refer to:
World Health Organization. Global status report on road safety 2013: supporting a decade of action. Geneva: World Health Organization; 2013.

**أولا: مدى قانونية قيادة المركبة تحت تأثير الكحول**

لقيام العناصر المكونة لجريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في القانون الأمريكي، يتطلب توافر الركن المادي المتمثل في إتيان فعل تناول الكحول والمبادرة إلى قيادة مركبة وهو على حالته، وبتوافر القصد الجنائي للشخص حتى يمكن اعتباره مسؤولا طبقا لنصوص القانون الأمريكي إلى جانب توافر العنصر المعنوي وذلك كما يلي:

**توافر الركن المادي:**

يتمثل الركن المادي أولاً في إتيان الفاعل لنشاط مادي بفعل أو امتناع، مخالف للقانون وهذه الجريمة تتحقق بنشاط عبر إتيان فعل تناول المواد الكحولية سواء قبل الاستقرار فوق غرفة القيادة لمدة معينة أو موازاة مع قيادة المعني بالأمر لمركبته ولا يتطلب الأمر من هذا الأخير تناول كمية كبيرة من الكحول حتى يُعد سكران ويتم توقيفه طبقا للقواعد العامة، وإنما يعني توفر النسبة المحددة من طرف الإدارة في نَفَسْ قائد المركبة أو في دمه بعد التحليلات والتحقيقات لاعتباره مسؤولا طبقا لقواعد القانون الأمريكي.

**الركن المعنوي:**

يتحدد الركن المعنوي في جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول أو المواد المخدرة في قصد السائق تناول المشروبات الكحولية، وهو عالم بذلك أو تزامن ذلك مع قيادته المركبة، علما أن المقتضيات القانونية الواردة في القانون الجنائي الأمريكي حيث إن السُكر وحالات الانفعال والاندفاع العاطفي أو الناشئ عن تعاطي المواد المخدرة عمداً لا يعفي من المسؤولية أو ينقصها. وهو ما يطبق على السائق الذي يعلم حق العلم بخطورة تعاطي الكحول أثناء قيادة المركبة، حتى لو كان بقدر يسير يتحقق معه النسبة المحددة في القانون المذكور[1].

ويعني تفتيش الشخص البحث عن الأدلة في جسم المتهم أو ملابسه أو ما يحمله. والأصل أن التفتيش من أعمال التحقيق الذي تباشره سلطة التحقيق الابتدائي؛ غير أن المشرع الأمريكي قد خوله استثناء لمأمور الضبط القضائي باعتباره عمل تحقيق يختص به

(1) National Traffic Law Center, Constitutional Law Issues in Impaired Driving Cases, January 2021,p.p.4-7

استثناء[١]، ولكنه ربطه بوقوع قبض صحيح. ويعني ذلك أن تفتيش الأشخاص له نفس مجال القبض عليهم، فلا يكون ذلك إلا بأمر من سلطات الحكم والتحقيق أو بناء على حالة التلبس. وقد حرص القانون الأمريكي على القول بأن " الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق". والتفتيش بوصفه إجراءً تحقيق يجب أن يقوم به مأمور الضبط القضائي، ولا يجوز لغيره القيام به، وذلك بخلاف التفتيش بوصفه إجراءً من إجراءات الاستدلال[٢]

والقاعدة المقررة هي أنه "إذا جاز القبض صح التفتيش"، ويعني ذلك ارتباط تفتيش الشخص بالقبض عليه. ولذلك نص المشرع الأمريكي كما سيتضح في المطلب الثاني من الدراسة على أنه " في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه ". وإذا كانت الجريمة في حالة تلبس أو صدر أمر بالقبض من سلطة التحقيق، فإن ذلك يجيز التفتيش بمعناه المتعلق بجوانب البحث الذي يهدف لجمع الأدلة أو الحفاظ عليها. وتوافر إحدى حالتي القبض يعد كافياً لإباحة التفتيش: وتطبيقاً لذلك فإذا صدر أمر سلطة التحقيق بالقبض فقط دون التفتيش، فإن قيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش شخص المتهم إثر القبض عليه يكون صحيحاً، حتى ولو لم يكن أمر القبض متضمناً تفتيش المتهم

ولكن لا يوجد تلازم حتمي بين القبض وتفتيش الشخص حال قيامه بتعاطي الكحول، فقد يرى مأمور الضبط القضائي أنه لا يوجد مقتضى لتفتيش المتهم، وفي هذه الحالة فإن القبض يقع دون أن يستتبعه التفتيش. غير أن صدور الأمر بتفتيش الشخص أو ضبطه في حالة التلبس يجعل القبض متحققاً دائماً، ذلك أن خضوع الشخص لإجراءات التفتيش يعني تقييد

(1) MASON (Stephen) / Seng (Daniel): Electronic Evidence, fourth edition published by the Institute of Advanced Legal Studies for the SAS Humanities Digital Library, School of Advanced Study, University of London, 2017, P.10.

(2) Lang A. Alcohol: teenage drinking. In: Synder S, series ed. Encyclopedia of psychoactive drugs, 2nd ed. Volume 3:. New York, NY, Chelsea House, 1992.

حريته بالقدر اللازم لذلك، وهو ما يعد في نظر القانون قبضاً، ولو لم يتضمن تقييداً مادياً لحرية المتهم[١] ويؤدي تطبيق هذه القواعد إلى القول بجواز تفتيش سيارة المتهم للتأكد من وجود مواد كحولية وما في حكمها إذا وقع قبض صحيح على المتهم.

**ثانيا: الوسائل التقليدية للتعرف على تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في التشريع الأمريكي**

ينص التعديل الرابع للدستور الأمريكي على أنه: "للناس الحق في حرمة أشخاصهم ومنازلهم وأوراقهم ومتاعهم، من التفتيش والضبط غير المبررين، ولا يجوز أن يصدر أمر بذلك إلا إذا توافر سبب محتمل، يؤيد بحلف يمين أو إقرار، ويجب على وجه خاص وصف المكان الذي سيجري تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء التي سيتم ضبطها"[٢] . وقد وسّع القضاء الأمريكي تطبيق هذا النص ليشمل كل ما يتصل بحق الشخص في خصوصيته. ومن المتفق عليه في الفقه والقضاء الأمريكيين أن الأمر بالتفتيش يجب أن يصدر من قاضٍ بالمعنى الدقيق ، فلا يجوز أن يصدر من الادعاء العام. ومن ثم فإن الدستور الأمريكي قد أوجب توافر "سبب محتمل" يدعو لإصدار الأمر بالتفتيش، وهذا السبب يكون تحت رقابة القضاء.

كما أوجب الدستور الأمريكي أن يؤيد السبب المحتمل بحلف يمين أو بإقرار من رجل الضبط، قبل إصدار هذا الأمر؛ ويلاحظ أن الحصول على الإذن من قاضٍ دون توافر السبب المحتمل المؤيد بإقرار أو حلف يمين يجعل هذا الإذن غير مستوفٍ ما نص عليه الدستور الأمريكي في تعديله الرابع السابق الذكر . ففي واقعة عُرضت على المحكمة العليا حصلت النيابة العامة على إذن من قاضٍ فيدرالي لطلب سجلات المواقع المكانية التي ارتادها الشخص التي أرسلتها الإشارات المنبعثة من هاتفه المحمول والتقطتها أبراج شركة

(1) Bonte W. [Associated substances in alcoholic drinks. Work techniques in medical and natural scientific criminalistics] (1987).P.P.14-36

(2) " The right of the people to be secure in their persons, houses, papers, and effects, against unreasonable searches and seizures, shall not be violated, and no Warrants shall issue, but upon probable cause, supported by Oath or affirmation, and particularly describing the place to be searched, and the persons or things to be seized.

الهاتف. وقد اعتبرت المحكمة أن حصول سلطة الاتهام على سجلات المواقع المكانية للهاتف يعد تفتيشاً ويتطلب توافر مذكرة قضائية تستند إلى وجود سبب محتمل، واعتبرت صدور الأمر من قاضٍ بطلب هذه السجلات لا يتفق مع التعديل الرابع للدستور[١]

وعند النظر إلى التحليلات التقليدية التي طبقها التشريع الأمريكي قبل تطبيق جهاز التنفس يمكن القول إنه لم يتم النظر في دستورية اختبار البول بدون إذن قضائي من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية. مع ذلك، وقد تناولت بعض محاكم الولاية اختبار البول بدون أمر قضائي بموجب نظرية استثناء الظروف الملحة، حيث أكدت المحاكم في ويسكونسن وأوريجون أن اختبار البول يندرج تحت نظرية استثناء الظروف الملحة بسبب استقلاب مادة خاضعة للرقابة. ومع ذلك، فإن هذا الاستثناء يؤدي إلى نتيجة مختلفة. صحيح أن الأدوية المختلفة تستقلب في الجسم بدرجات مختلفة فقد تم النظر في دستورية اختبار البول بدون إذن قضائي من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة. إذْ إن نظرية الظروف الملحة الاستثنائية نجد تأصيلها في أحكام المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بأن الظروف الملحة باعتبارها أحد الاستثناءات الرئيسة لمتطلبات التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة الأمريكية الذي يسمح لرجال الشرطة بالقيام بإجراءات التفتيش دون الحاجة للحصول إلى آمر أو مذكرة من قاضٍ مختص وذلك لمنع وقوع الجريمة أو لمنع تدمير أدلتها وضياعها.[٢] إذن فبوصفه قاعدة عامة فإن الامتثال للحظر الذي يفرضه التعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة الأمريكية ضد عمليات التفتيش غير القانونية يفرض أن أي تفتيش يجب أن يكون بإذن أو أمر من قاضٍ أو أن يكون وفق ظروف استثنائية ملحة مصحوبة بسبب محتمل أو شك بالاعتقاد بوقوع الجريمة أو يُخشى من تدمير أدلتها وضياعها[٣]. ومع ذلك، يمكن اكتشاف المخدرات في بول الشخص

(1) Supreme Court of the United states, Carpenter v. United States, certiorari to the United States Court of Appeals for the sixth circuit, no. 16 – 402. argued November 29, 2017 — decided June 22, 2018, p.1-3.
(2) Kentucky v. King, (2011); Carpenter v. United States, quoting King with approval); U.S.A, Brigham City).
(3) See, e.g., Vale v. Louisiana, 399 U.S. 30, 35 (1970).

لفترة طويلة، وقد تم تنظيم العديد من الولايات القضائية عملية تطبيق أمر الحصول على إذن قضائي. وهذان العاملان ينفيان هذا القلق الذي يبرر عمومًا استثناء نظرية الظروف الملحة في الوقت الذي يحدث فيه سيستغرق الأمر للحصول على أمر قضائي يؤدي إلى احتمال جدي لتدمير الأدلة. وبالتالي، فإن اختبار البول بدون أمر قضائي ليس كذلك له ما يبرره في ظل استثناء نظرية الظروف الملحة لأن استقلاب المخدرات لا يشكل ظرفاً ملحاً[1].

## ثالثا: التشريع الأمريكي وتطور العقوبات الجزائية تجاه حوادث السير

يتسبب السائقون المخمورون في خسائر فادحة فالطرق السريعة مما أودى بحياة الآلاف وإصابة العديد من الضحايا وإلحاق الأضرار بالممتلكات بمليارات الدولارات كل سنة ولمكافحة الأضرار الجسيمة التي يلحقها السائقون المخمورون في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد لدى جميع الولايات الأمريكية قوانين تمنع قيادة المركبة في حالة سُكر عند مستوى تركيز الكحول في الدم الذي يتجاوز مستوى معين. عادة ما يتم ردع هذا النوع من الجرائم من خلال التحليل المباشر لعينة الدم أو البول آو باستخدام جهاز التنفس لقياس نسبة الكحول في دم المشتبه به. ولنجاح تأمين تعاون السائقين في مثل هذه الاختبارات سنت معظم الولايات الأمريكية ما يسمى بقوانين ( الموافقة الضمنية ) التي تتطلب من السائقين الخضوع لاختبارات فحص نسبة الكحول في الدم عندما يتم استيقافهم بشكل قانوني وكان هناك سبب محتمل كافٍ ومعقول للاعتقاد بأنهم ينتهكون قوانين الدولة في قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وكل من يرفض إجراء هذا الاختبار تُفرض عليه عقوبات إدارية تفقده امتياز استخدام الطرق السريعة في جميع الولايات الأمريكية مثل تعليق رخصة قيادة المركبة لمدة قد تصل لعامين أو بإلغائها بشكل نهائي .

ولكن مع مرور الوقت وللأهمية سلامة الطرق السريعة والحفاظ عليها عززت معظم الولايات الأمريكية قوانين قيادة المركبة تحت تأثير الكحول بفرضها عقوبات أشد صرامة من عقوبة تعليق رخصة قيادة المركبة التي لم تَعد كافية لردع المخالفين وخصوصا على

(1) Kit Kinports, The Quantum of Suspicion Needed for an Exigent Circumstances Search, University of Michigan Journal of Law Reform, Volume 52,2019. P.P.623-625

العائدين أصحاب السوابق لارتكابهم مثل ذات الفعل والسائقين الذين لديهم مستويات عالية من نسبة الكحول في الدم بشكل خاص فعلى سبيل المثال بعض الولايات الأمريكية مثل داكوتا الشمالية ومينيسوتا اعتبرت من يقوم برفض اختبار فحص نسبة الكحول جريمة أخرى منفصلة.

وهناك خلاف قانوني في مسألة قوانين الموافقة الضمنية بأنها تنتهك التعديل الرابع والخامس من الدستور الأمريكي بأنه لا يجوز لرجل الشرطة أخذ عينة دم أو بول من السائق المخمور كما لا يجوز له إجباره على ذلك مالم يحصل رجل الشرطة على مذكرة تفتيش من قاضٍ يسمح له بذلك إلا أن محاكم التمييز الأمريكية أكدت في عدة طعون فصلت فيها بأن جهاز التنفس الذي يقوم بقياس نسبة الكحول في الدم من خلال وضعه في فم السائق المخمور ليأخذ نفسا عميقا ثم إخراجه بشكل زفير لا يخالف التعديل الرابع والخامس من الدستور الأمريكي كذلك لا يحتاج رجل الشرطة لمذكرة تفتيش من قاضٍ للقيام بإجراء هذا الاختبار .

في عام ١٩٩٢ أوصت الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة التابعة لوزارة النقل الأمريكية الكونجرس بأن تضع جميع الولايات حداً لنسبة BAC بنسبة ٠.٠٨ لجميع مخالفات قيادة المركبة تحت تأثير الكحول.[١] الأمر الذي دعا الكونجرس إلى تعليق منحه الأموال الفيدرالية للطرق السريعة مشروطاً باعتماد جميع الولايات الخمسين وتوحيدها لنسبة الكحول المُجرمة إلى ٠.٠٨.[٢]

وتقوم جميع الولايات الأمريكية بإعداد برامج للتثقيف للوقاية من الكحول بأمر من محاكم الولايات لمن سبق لهم أن أُدينوا بجريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وتم

---

(1) Kimberly S. Keller, Sobering Up Daubert: Recent Issues Arising in Alcohol- Related Expert Testimony, 46 S. TEx. L. REV. 111, 135 (2004).

(2) State v. Mitchell, 914 N.W.2d 151, 154, cert. granted, 139 S. Ct. 915 (2019), and vacated and remanded, 139 S. Ct. 2525 (2019). Congress conditions the award of federal highway funds on a state's establishment of a 0.08BAC limit - every State has adopted this limit.

تسجيلهم في وثيقة واتسون ويكون الدخول في هذه البرامج أمراً مفروضاً يتحمل المتهم دفع تكاليف الاشتراك فيها[١]. يتم استخدام وثيقة واتسون أو ما يُعرف أيضاً بتحذير واتسون عند القبض على الشخص الذي يقود مركبته تحت تأثير الكحول أو المخدرات بتوقيعه على نموذج ينص على التالي (أدرك بأني تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو كليهما مما يضعف قدرتي على قيادة المركبة بأمان كما أنه يشكل خطراً على حياة الآخرين وإذا واصلت واستمريت بقيادة مركبتي وأنا تحت الكحول أو المخدرات أو كليهما قد يُقتل شخص ما فيمكن اتهامي بجريمة القتل العمد من الدرجة الثانية وفقاً لقانون ولاية كاليفورنيا)، ويعود أصل تسمية هذه الوثيقة أو التحذير بهذا الاسم نسبةً لقضية واتسون المشهورة التي تمت إجراءات محاكمتها في عام ١٩٨١ من قبل المحكمة العليا لولاية كاليفورنيا بعنوان People Vs Watson[٢]، الذي تم إدانته بارتكاب جريمة القتل غير العمد بسبب قيادته مركبته بسرعة عالية تحت تأثير الكحول وتسبب بمقتل أم وابنتها البالغة من العمر ست سنوات، فقد أصبحت هذه القضية Watson Murder قاعدة عامة لدى محاكم الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة المحلفين في قضايا حوادث المرور التي تُسفر عن وفاة شخص آخر. فاستناداً إلى حُكم محكمة كاليفورنيا العليا في قضية واتسون يمكن توجيه تهمة القتل العمد من الدرجة الثانية وعقوبتها الحبس خمسة عشر عاما أو المؤبد في سجن الولاية[٣]، ويُعرّف قانون ولاية كاليفورنيا هذا النوع من القتل العمد من الدرجة الثانية بالقتل الضمني الذي لا يشترط نية القتل وإنما نية المدعى عليه بتجاهله المتعمد لحياة الإنسان الآخر بارتكابه فعلاً من شأنه أن يؤدي إلى القتل. لذا لابد أن يثبت الادعاء العام عناصر أساسية وهي أن المدعى عليه فعلاً تسبب في وفاة شخص آخر وكان لديه حالة ذهنية من اللامبالاة الشديدة ولإثبات هذه الحالة الذهنية باللامبالاة الشديدة يجب على الادعاء أن يثبت بأن المدعى عليه يعلم أن فعل قيادة المركبة تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو المؤثرات

(1) Health and Safety Code 11836.10 HS — Requirement that DUI school be with a licensed provider

(2) Cal. 3d 290, 637 P.2d 279, 179 Cal. Rptr. 43 (1981).

(3) See CAL. PENAL CODE §§ 190 (West Supp. 1983).

العقلية كان أمراً خطيراً على حياة الإنسان الآخر وهو أمرٌ يصعب على الادعاء العام إثباته إلاّ إذا كان لدى المدعى عليه إدانة سابقة في سجل وثيقة واتسون وتم تحرير تحذير له فهنا يستطيع الادعاء إثبات الحالة الذهنية للمتهم وهي اللامبالاة الشديدة بوصفها دليلا ضد المدعى عليه بمعرفته بمخاطر قيادة المركبة تحت تأثير الكحول أو المخدرات والمؤثرات العقلية[١].

وتُعد حوادث المركبات من أكثر أشكال العنف انتشاراً التي يواجهها معظم الأمريكيين، فالقانون الجنائي الأمريكي يلعب دوراً مهماً بشكل خاص في منع إراقة الدماء وذلك من خلال معاقبة السائقين الخطرين وردع الحوادث المستقبلية، فقد يوجه المدعون اتهامات جنائية على المدعى عليه بعد حادث مميت بموجب القوانين الجنائية بارتكاب جريمة القتل الناتج عن إهمال جنائي يستطيع ذوو الضحايا رفع دعوى قضائية بسبب هذا الإهمال أو أن يوجه المدعون تهمًا خاصة بقانون المرور مثل جريمة مغادرة مكان الحادث[٢]

وفي عام ٢٠١٨ قتل ٣٦٥٦٠ شخصاً في حوادث المركبات وأُصيب ما يقدر بنحو ٢٠٧ مليون شخص وقدرت وزارة النقل الأمريكية أن التكلفة السنوية لحوادث المركبات ٢٤٢ مليار دولار. وتعتمد المحاكم الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد المسئولية الجنائية في جرائم القتل على أساس وجود النية الإجرامية إلا أن محكمة نيويورك العليا أدخلت اجتهادا قانونياً جديداً متعلقاً في تحديد المسئولية الجنائية الناجمة عن حوادث المركبات التي أدت إلي وفاة أو إصابة خطيرة على أساس الإهمال الجنائي وهو إدراك المدعى عليه للمخاطر والتأكيد على سلوكه غير القانوني الذي خلق الخطر الجوهري غير المبرر وأدى إلى وفاة أو إصابة بليغة. وتم اتباع هذا الاجتهاد القانوني الجديد وتطبيقه في العديد من محاكم نيويورك الاستئنافية على أن إدراك المدعى عليه لسلوكه غير

(1) California Criminal Jury Instructions ,1981. (CALCRIM) 520. First or Second Degree Murder With Malice Aforethought (Pen. Code, § 187).
(2) Mulvany, L., 2008. Family Remembers Struggle Getting Law Passed, Marshfield Mariner (Oct. 28, 2008). N.Y. PENAL LAW § 125.10 . McKinney 2015.

القانوني الذي يخلق الخطر الجوهري هو المعيار الحاسم لتحديد المسئولية الجنائية التي تمثلت في الإهمال الجنائي[١].

وعلى الجانب الآخر هناك عدّة أنواع من الاختبارات التي يستخدمها رجال الشرطة للكشف عن مستوى تركيز الكحول في الدم لدى السائقين المخمورين[٢] ومنها اختبار الرصانة الميدانية وهو قيام رجال الشرطة بالطلب من السائق الذي تم استيقافه بشبهة قيادته مركبته تحت تأثير الكحول بعمل حركات حتى يتأكد من توازنه ومنها بجعله يسير على خط مستقيم والوقوف على قدم واحدة وعند فشل السائق بهذا الاختبار الميداني يقوم رجل الشرطة بالانتقال لعمل الاختبارات الكيميائية الأخرى مثل اختبار جهاز التنفس أو اختبار عينة الدم وأخيرا اختبار عينة البول ولكن الوسيلة الأكثر شيوعا والأسهل والأسرع لقياس تركيز نسبة الكحول في الدم هي عن طريق استخدام جهاز التنفس الذي يكشف ويحدد كمية الكحول من خلال تمرير عينة زفير من أنفاس الشخص المشتبه به وهذا الجهاز تم اختراعه في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين ويسمى هذا الجهاز بـ

---

(1) Of the fourteen New York Court of Appeals cases applying the criminally negligent homicide statute since 1990, eight involve traffic crashes. See People v. Maldonado, 18 N.E. 3 d 391 (N.Y. 2014); People v. Asaro, 998 N.E.2d 810 (N.Y. 2013); People v. Caban, 901 N.E.2d 766 (N.Y. 2008); People v. Cabrera, 887 N.E.2d 1132 (N.Y. 2008); People v. Litto, 872 N.E.2d 848 (N.Y. 2007); People v. Ladd, 675 N.E.2d 1211 (N.Y. 1996); People v. Harris, 613 N.E.2d 526 (N.Y. 1993); People v. Maher, 594 N.E.2d 915 (N.Y. 1992).

(2) In many states, it is a crime to refuse to submit to a chemical test after a lawful arrest for drunk or drugged driving. Blood, breath, and urine tests are the three types of chemical tests employed by law enforcement officers to test for the presence of alcohol or drugs. See Megan Gordon, Blood and Breath Test-Constitutionality of Warrantless Blood and Breath Tests Incident to DUI Arrest: Impact on Drunk Driving in North Dakota,92N.D.L.REV.197,199n.7(2016).For a list of states that required an individual to consent to either a blood test, breath test, or urine test, see id. As discussed in the remainder of this Comment, warrantless blood testing was found to be unconstitutional, in addition to urine testing in some states.

( Breathalyzer ـ جهاز مقياس الكحـول ) وبمـرور الوقـت تـم تطـوير هـذا الجهـاز وتحسينه بشكل أسرع وأكثر دقة من ذي قبل في اكتشاف نسبة الكحول في الدم حتى دخـل هذا الجهاز حيز الاستخدام الشائع في أواخر الخمسينيات واعـتماده لأغـراض الإثبـات مـن قبل الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة و في بداية الثمانينات أصبحت قوانين الموافقـة الـضمنية تأخـذ شـكلها الحـديث وأكثـر فاعليـة عنـدما خـرج الطـلاب والأمهـات وتظاهروا ضد قيادة المركبة تحت تـأثير الكحـول وطـالبوا أن تتـضمن القـوانين المزيـد مـن العقوبات الأشد صرامة .

ويحق لرجل الشرطة بإجراء الاستيقاف إذا كان لديه سبب محتمـل للاعتقـاد بـأن قائـد المركبة الذي يقود مركبته بشكل غير طبيعي وأن يبدأ معه بما يعرف باختبار الرصانة لمعرفة ما إذا كان سائق المركبة في حالة سُكر غير قـانوني أم لا وعنـد فـشل الـسائق بهـذا الاختبـار ينتقل رجل الشرطة إلى الاختبار الآخر وهـو جهـاز التـنفس لقيـاس نـسبة الكحـول في الـدم وعندما تظهر نتيجة الجهاز بأن نسبة الكحول في الدم لديه تزيد عن المـستوى المـسموح بـه قانونا جاز لرجل الشرطة القبض عليه وتلاوة قانون الموافقة الضمنية عليه.

## المطلب الثاني
## عقوبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في الولايات المتحدة الأمريكية

تم إقرار قوانين الموافقة الضمنية في خمسين ولاية أمريكية والموافقة عليها هو شرط أساس لحصول السائقين على رخصة قيادة مركبة كما تنص هذه القوانين على أنه إذا تم استيقاف السائق بشكل قانوني من قبل رجل الشرطة الذي لديه سبب محتمل للاعتقاد بأن السائق كان يقود مركبته تحت تأثير الكحول يجب عليه أن يوافق ذلك السائق على اختبار فحص مستوى الكحول في الدم من خلال جهاز التنفس لغرض تحديد مستوى تركيز الكحول لديه وإلا سيتم سحب رخصة قيادته لمدة تصل لعامين أو أن يتم إلغاؤها بشكل نهائي والأهم من ذلك في حال رفضه عمل اختبار التنفس سوف يستخدم المدعون عدم موافقته بوصفه دليل إثبات على ذنبه أمام المحكمة .

وقد أثبتت قوانين الموافقة الضمنية في الخمسين ولاية نجاحها في تقليل نسبة الوفيات التي كان سببها قيادة مركبة تحت تأثير الكحول كما أيدتها محاكم الولايات في دعم قوانين السلامة المرورية على الطرق السريعة ولا شك أن قيادة المركبة تحت تأثير الكحول هو فعل تشغيل المركبة مع ضعف قدرة المشغل على القيام بذلك نتيجة استهلاكه للكحول، أو مع زيادة نسبة الكحول في الدم عن الحد القانوني[١]. بالنسبة للسائقين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عامًا أو أكثر ، فإن نسبة تركيز الكحول في الدم بنسبة ٠.٠٨٪ أو أعلى يُعد أمرا غير قانوني يستوجب التوقيف . بالنسبة للسائقين الذين تقل أعمارهم عن ٢١ عامًا ، يكون الحد القانوني أقل ، حيث تتراوح حدود النسبة بين ٠.٠٠ إلى ٠.٠٢.[٢] وكما سبقت الإشارة فقد تم اعتقال ما يقرب من ١.٥ مليون شخص أثناء قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في جميع أنحاء البلاد في عام ١٩٩٦ . وفي عام ٢٠١٢ ، اعترف ٢٩.١ مليون شخص بقيادة المركبة تحت تأثير الكحول[٣].

---

(1) ^ "Driving While Impaired - Alcohol and Drugs". NCADD. National Council on Alcoholism and Drug Dependence, Inc.

(2) ^ "DUI Under 21 Laws by State". FindLaw. Thomson Reuters

(3) Results from the 2012 National Survey on Drug Use and Health: Summary of National Findings.

وبالنظر في تأثير اختبار التنفس على مصالح الخصوصية الفردية فإن أجهزة اختبارات التنفس لا تتضمن مخاوف بانتهاك خصوصية الجسد كما لا تتطلب وخزا أو ثقبا للجلد وكل ما يتطلبه الأمر هو إدخال قائد المركبة المشتبه به بأنه يقود مركبته تحت تأثير الكحول أنبوب صغير في فمه وإخراج عينة زفير عميق من الرئة حتى يتم تحديد نسبة الكحول في دمه

سنت ولاية نيويورك أول قانون للموافقة الضمنية في عام ١٩٥٣.[١] واستند هذا القانون على نظرية أن رخصة قيادة المركبة هي امتياز وليس حق.[٢] سرعان ما حذت حذوها الكثير من الولايات الأخرى في تمرير قانون الموافقة الضمنية بعد ذلك بوقت قصير. هذا القانون ينص على أن السائقين الذين يتم اعتقالهم أو احتجازهم للاشتباه بأنهم يقودون مركباتهم تحت تأثير الكحول يجب أن يوافقوا بالسماح لرجل الشرطة بأخذ عينة زفير بواسطة جهاز التنفس لكشف نسبة تركيز الكحول في الدم

قامت العديد من المحاكم العليا في الولايات بدعم قوانين الموافقة الضمنية على أسس دستورية ضد الهجمات التي نادت بعدم دستوريتها.[٣]

كان الغرض من سن قوانين الموافقة الضمنية هو التصدي لهؤلاء المخمورين الذين يقودون مركباتهم تحت تأثير الكحول لتقليل عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن الحوادث على الطرق السريعة والمرتبطة بالكحول.[٤]

في أوائل ثمانينيات القرن العشرين بلغ متوسط عدد الوفيات المرتبطة بالكحول سنويا نحو ٢٥ ألف مما جعل الولايات والحكومة الفيدرالية تُسارع وتقوم بالتشديد بتعديل قوانين قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وجعل نصوصها أكثر صرامة وقد قابلت هذه الجهود والتعديلات في حلول عام ٢٠١٤ انخفاضا كبيرا في نسبة الوفيات إلى أقل من ١٠ آلاف التي يرجع أسبابها وارتباطها لقيادة المركبة تحت تأثير الكحول[٥]

---

(1) N.Y. VEHICLE AND TRAFTIc LAW § 1194 (McKinney 1960).
(2) Schutt v. MacDuff, 127 N.Y.S.2d 116 (N.Y. App. 1954); 42 N.C.L. Rav. 841 (1964).
(3) Schutt v. MacDuff, 127 N.Y.S.2d 116 (N.Y. App. 1954).
(4) Bush v. Bright, 71 Cal. Rptr. 123 (1969).
(5) Presidential Commission on Drunk Driving 1 (Nov. 1983); NHTSA, Traffic Safety Facts, 2014 Data, Alcohol-Impaired Driving 2 (No. 812231, Dec. 2015) (NHTSA, 2014 Alcohol-Impaired Driving).

وقد أشارت الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة (NHTSA) أن حوالي ١٨٠٠٠ شخص ماتوا في عام ٢٠٠٦ من جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول[١]. وتُعرِّف NHTSA الاصطدامات المميتة بأنها "مرتبطة بالكحول" إذا اعتقدوا أن السائق أو الراكب أو غير السائق (مثل المشاة أو راكب الدراجة الهوائية) لديه محتوى الكحول في الدم بنسبة ٠.١٠٪ أو أكثر. وأن المرتبط بالكحول لا يعني بالضرورة أن السائق أو غير الراكب قد تم اختباره للكحول[٢]. وإذا كان لدى أي شخص متورط في الحادث (حتى الراكب) درجة حرارة أعلى بنسبة ٠.٠١٪ ، فإن NTHSA تصنف الحادث على أنه مرتبط بالكحول[٣].

## أولا: عقوبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة على المستوى القومي الأمريكي

في بدايات سن قوانين الموافقة الضمنية كان كل من يتم استيقافه بشكل قانوني من قبل رجال الشرطة لسبب محتمل للاعتقاد بأنه يقود مركبته تحت تأثير الكحول يرفض عمل اختبارات الفحص الكيمائية مثل فحص الدم أو البول أو التنفس يتم فقط توقيع عقوبات إدارية في حقه مثل تعليق رخصة قيادته للمركبة لمدة قد تصل لعام حسب الحالة أو أن يتم إلغاؤها بشكل نهائي[٤]، فلا يستطيع رجل الشرطة إجبار السائق المخمور للخضوع لمثل هذه الاختبارات وإنما يقوم فقط بتحذيره بما سيتم اتخاذه من إجراءات وعقوبات إدارية

(1) ^ "Grand Rapids Effects Revisited: Accidents, Alcohol and Risk". Center for Traffic Sciences, University of Wuerzburg, Röntgenring 11, D-97070 Würzburg, Germany.
(2) ^ Chambers, Matthew; Lieu, Mindy; Moore, Chip. "Drunk Driving by the Numbers".. U.S. Department of Transportation. ^ "NHTSA Digest of Impaired Driving and Select Beverage Control Laws". Nhtsa.gov.
(3) ^ "Transitioning to Multiple Imputation – A New Method to Impute Missing Blood Alcohol Concentration (BAC) values in FARS". NHTSA. National Highway Traffic Safety Administration. January 2002.
(4) see Taryn A. Locke, Note, Don't Hold Your Breath: Kansas's Criminal Refusal Law Is on a Collision Course with the U.S. Constitution,52WashburnL.J.289(2012) (reviewing previous Kansas statute which provided that defendant can have his or her license privileges revoked for one year upon a first refusal).

بالنسبة لرخصة قيادة المركبة كما سيتم استخدام رفضه لاختبار فحص نسبة الكحول بوصفه دليلا ضده أمام المحكمة المختصة.[١] مما دعا المدعين العامين في ثلاث عشرة ولاية أمريكية إلى سن المزيد من التدابير العقابية الأكثر صرامة في قوانين الموافقة الضمنية لمواجهة السائقين المخمورين الذين يرفضون الخضوع للاختبارات الكيميائية وسُميت هذا القوانين بقوانين الموافقة الضمنية العدائية أو التجريمية، فأصبح كل من يتم استيقافه بشبهة قيادته مركبته تحت تأثير الكحول ويرفض الخضوع لمثل هذه الاختبارات مرتكباً جريمة منفصلة جنحة في أول مرة وجناية إذا كان لديه سوابق قضائية في قيادته مركبته تحت تأثير الكحول.[٢] نجحت قوانين الموافقة الضمنية العدائية أو التجريمية في تقليل نسبة الوفيات

(1) see History of Drunk Driving, MADD, http://www.madd.org/drunk-driving/about/history.html [https://perma.cc/H59Y-4KWU] (last visited Oct. 16, 2023).

(2) See, e.g., N.D. CODE § 39-08-01 (2015) ("A person may not drive or be in actual physical control of any vehicle upon a highway or upon public or private areas to which the public has a right of access for vehicular use in this state if any of the following apply: . . . e. That individual refuses to submit to any of the following: . . .. (2) A chemical test, or tests, of the individual's blood, breath, or urine at the direction of a law enforcement officer under section 39-20-01; ... 2. An individual who operates a motor vehicle on a highway or on public or private areas to which the public has a right of access for vehicular use in this state who refuses to submit to a chemical test, or tests, required under section . . . 39-20-01 . . . is guilty of an offense under this section."); see also MINN. STAT. § 169A.20 (2009); KAN. STAT. ANN. §8-1025 (2012) ("Refusing to submit to a test to determine the presence of alcohol or drugs; penalties. (a) Refusing to submit to a test to determine the presence of alcohol or drugs is refusing to submit to or complete a test or tests deemed consented to under subsection (a) of K.S.A. 8-1001 . . . (b)(1) Refusing to submit to a test to determine the presence of alcohol or drugs is: (A) On a first conviction a class A, nonperson misdemeanor. The person convicted shall be sentenced to not less than 90 days nor more than one year's imprisonment and fined not less than $1,250 nor more than $1,750. The person convicted shall serve at least five consecutive days' imprisonment before the person is granted probation, suspension or reduction of sentence or parole or is otherwise released. . .. (C) on a second conviction, a nonperson felony if the person has a prior conviction which occurred within the

الناجمة عن قيادة المركبة تحت تأثير الكحول وتم تأييد هذه القوانين من قبل المحكمة العليا لدعم قوانين السلامة المرورية على الطرق السريعة، كما أشارت المحكمة العليا في أحكامها إلى أن حوادث المرور الناجمة عن قيادة المركبة تحت تأثير الكحول أودت بالكثير من الأرواح التي وصلت إلى أرقام مذهلة لم نسمع عنها إلاّ في ساحات المعارك والحروب.[١]

وفي عام ١٩٠٦ قامت ولاية نيوجيرسي بسن القانون الأول الذي يُجرم على وجه التحديد قيادة الشخص للمركبة وهو في حالة سُكر. وقد نص قانون ولاية نيو جيرسي على أنه "لا يجوز لأي شخص مخمور قيادة مركبة". ويُعاقب على انتهاك هذا الحكم بغرامة تصل إلى ٥٠٠ دولار ، أو لمدة تصل إلى ٦٠ يومًا في سجن المقاطعة[٢].

وقد كانت القوانين المبكرة مثل تلك التي سُنَّت في نيوجيرسي تتطلب إثباتًا لحالة تسمم بدون تعريف محدد لمستوى الكحول . وقد كان أول حد قانوني مقبول بشكل عام لمستوى الكحول هو ٠.١٥٪. بينما قامت ولاية نيويورك على سبيل المثال بسن حظر على قيادة

---

preceding 10 years, not including any period of incarceration. The person convicted shall be sentenced to not less than 90 days nor more than one year's imprisonment and fined not less than $1,750 nor more than $2,500. The person convicted shall not be eligible for release on probation, suspension or reduction of sentence or parole until the person has served at least 90 days' imprisonment.").

(1) South Dakota v. Neville, 459 U.S. 553, 558 (1983) (citing Breithaupt v. Abram, 352 U.S. 432, 439 (1957) ("The increasing slaughter on our highways, most of which should be avoidable, now reaches the astounding figures only heard of on the battlefield'); Mackey v. Montrym, 443 U.S. 1, 17-19 (1979) (recognizing the "compelling interest in highway safety"); Tate v. Short, 401 U.S. 395, 401 (1971) (Blackmun, J., concurring) (deploring "traffic irresponsibility and the frightful carnage it spews upon our highways"); Perez v. Campbell, 402 U.S. 637, 657, 672 (1971) (Blackmun, J. concurring) (footnote omitted) ("The slaughter on the highways of this Nation exceeds the death toll of all our wars").

(2) An Act Defining Motor Vehicles and Providing for the Registration of Same, 1906 N.J. Laws ch. 113, §§ 19, 35, p. 177, 186

المركبة تحت تأثير الكحول في عام ١٩١٠ [١]، وتم تعديل هذا القانون في عام ١٩٤١ لينص على أنه "يشكل دليلاً ظاهريًا على التسمم عندما يُكتشف أن الشخص المعتقل لديه مستوى الكحول بنسبة ٠.١٥ في المائة وفي عام ١٩٣٨ أنشأت الجمعية الطبية الأمريكية "لجنة لدراسة مشاكل حوادث السيارات". في الوقت نفسه ، فإن مجلس السلامة الوطني قام بإنشاء "لجنة اختبارات التسمم".[٢]كما تم تعزيز معظم القوانين والعقوبات بشكل كبير ابتداءً من أواخر السبعينيات وخلال التسعينيات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الضغط من مجموعات مثل أمهات ضد القيادة في حالة سُكر (MADD) والطلاب ضد القرارات المدمرة (SADD) ونشطاء مثل كانديس لايتنر التي قُتلت ابنتها كاري البالغة من العمر ١٣ عامًا على يد سائق مخمور[٣].

وتشير الدراسات إلى أن العقوبات المفروضة على جرائم القيادة تحت تأثير الكحول تعد فعالة في الحد من تكرار قيادة المركبة تحت تأثير الكحول. وفي ١٤ مايو ٢٠١٣ أصدر المجلس الوطني لسلامة النقل بأن تقوم جميع الولايات الخمسين بتخفيض المعيار لتحديد متى يكون السائق في حالة سُكر قانونيًا من ٠.٠٨ محتوى كحول في الدم إلى ٠.٠٥. والفكرة هي جزء من مبادرة للقضاء على قيادة المركبة تحت تأثير الكحول، التي تمثل حوالي ثلث الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق[٤].

---

(1) ^ Hansen, Benjamin (April 2015). "Punishment and Deterrence: Evidence from Drunk Driving". American Economic Review. 104 (4)

(2) "Implementation Guidelines for Alcohol and Drug Regulations - Chapter 7". Federal Motor Carrier Safety Administration.

(3) , New York Penal Law section 1192, found at New York State Assembly web site, go to "Bill Search and Legislative Materials", then "New York State Laws".

(4) DUI: Refusal to Take a Field Test, or Blood, Breath or Urine Test, NOLO Press ("As a general rule (and unlike chemical testing), there is no legal penalty for refusing to take these tests although the arresting officer can typically testify as to your refusal in court.")

## ثانيا: عقوبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة على مستوى الولايات

تحدد جميع الولايات في الولايات المتحدة مستوى الكحول في الدم بوصفه نقطة أساسية لجريمة جنائية مستقلة وغالبًا ما يشار إلى هذا باسم "الحد القانوني" حيث إنه افتراض مسموح بالجرم عندما يكون مستوى الكحول في الدم لدى الشخص ٠.٠٨٪ أو أكثر[١]. وجميع الولايات لديها بند شامل مصمم لتغطية تلك الظروف التي يكون فيها الشخص أقل من ٠.٠٨٪ ، وتغطي هذه الأنواع من القوانين "الشاملة" المواقف التي تشمل شخصًا تحت تأثير المخدرات أو تحت تأثير الكحول والمخدرات معًا وذلك مع ظهور تقنين الماريجوانا. كذلك فإن الولايات الأمريكية تملك الموافقة الضمنية على القوانين التي تنص على أن السائق المرخص قد أعطى موافقته على الخضوع لوسائل الفحص لتحديد تركيز مستوى الكحول في دمه وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل خلال المبحث القادم من الدراسة[٢].

ويمكن هنا الإشارة إلى أحد التطبيقات القانونية، ففي ١٠ أكتوبر لسنة ٢٠١٣ قاد السيد داني بيرشفيلد مركبته في مقاطعة شمال داكوتا الوسطى وتعرض لحادث دون أن يكون هناك طرف آخر معه في الحادث وعند وصول رجل الشرطة لموقع الحادث شك باحتمالية أن يكون السيد بيرشفيلد في حالة سُكر مما جعله يطلب من السيد بيرشفيلد الخضوع لاختبار الرصانة الميدانية.[٣] وهذا النوع من الاختبار يقوم به رجال الشرطة بإجرائه على المشتبه به في حالة سُكر وهو السير على خط مستقيم والوقوف على قدم واحدة أو ملامسة الأنف وأيضا فحص لحركة البصر لمعرفة ما إذا كان السيد بيرشفيلد في حالة توازن حركي

---

(1) "North Brunswick cops will be on the lookout for drunk drivers".. July 17, 2014.. Drivers in New Jersey are guilty of driving while intoxicated if their blood alcohol content is 0.08 percent or more, but people can also be convicted of drunk while under the influence of alcohol even when the BAC is under that limit, the township said.

(2) ^ Rotuno-Johnson, Michelle (5 April 2017). "New Ohio law designed to stop repeat drunk drivers goes into effect". NBC4i.com. WCMH-TV Columbus.

(3) State v. Birchfield, 858 N.W.2d 302, 304 (N.D. 2015).

وبصري أم لا.[١] بعد فشل السيد بيرشفيلد في جميع اختبارات الرصانة الميدانية طلب رجل الشرطة من السيد بيرشفيلد خضوعه لاختبار جهاز التنفس الأولي أو ما يُعرف أيضاً بالاستدلالي لغرض تحديد نسبة الكحول في الدم من خلال تمرير عينة زفير من النفس، أثبت اختبار جهاز التنفس الأولي أو ما يُعرف بالاستدلالي بأن نسبة الكحول في الدم عند السيد بيرشفيلد عالية. طلب رجل الشرطة زيادة في جمع الأدلة من السيد بيرشفيلد الخضوع لاختبار فحص عينة من الدم فرفض بحجة أن هذا الاختبار ينتهك حقه في التعديل الرابع الذي يحميه ضد عمليات التفتيش غير القانونية وأن اختبار فحص عينة الدم يُعد تفتيشاً يقتضي إذنا أو أمراً من قاضٍ مختص.

**فاختبار فحص التنفس الأولي أو الاستدلالي** هو اختبار يقوم به رجال الشرطة بواسطة جهاز محمول صغير بحجم الهاتف يوضع كالميدالية على خاصرة رجل الشرطة وموصول به أنبوب يوضع هذا الأنبوب في فم المشتبه به لينفخ فيه بشكل زفير وبعد ذلك يقوم هذا الجهاز بقراءة كمية النفس لتحديد نسبة تركيز الكحول في الدم، وهذا الاختبار الأولي للنفس يتم إجراؤه في مكان الحادث أو الطرق السريعة ولا يتم قبوله دليل إثبات أمام المحكمة.[٢] ولكن هذا الاختبار الأولي يعطي رجل الشرطة الحق في القبض على الشخص المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول واقتياده لمركز الشرطة لفحصه مرة أخرى

---

(1) Id. A field sobriety test is used by police officers to assess the sobriety of a driver. These tests include tasks such as asking an individual to walk in a straight line or to touch their nose. See Mike Martindale, Roadside Sobreity Tests Lose Legal Teeth, THE DETROIT NEWS, (March 1, 2015), http://www.detroitnews.com/story/news/ocal/michigan/2015/03/01/field-sobriety-test-lose- legal-teeth/24241467/ [https:perma.cc/H8CB-Y8VB].

(2) Birchfield, 136 S. Ct. at. 2192 (Sotomayor, J., dissenting). Road side breath tests are administered in order to assist the officer in determining whether a legally admissible breath test needs to be administered. The breath tests that are administered back at the police station are substantially more accurate than those given at the road side, which is why they are admissible in court.

بجهاز أكبر حجماً وأكثر دقة وهو الفحص المقبول به دليل إثبات أمام المحاكم الأمريكية.[١] وقبل عمل أي نوع من الاختبارات الكيميائية يجب على رجل الشرطة أن يقوم بتلاوة قانون الموافقة الضمنية على المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول.[٢] وقانون الموافقة الضمنية هو قانون معمول به في جميع الخمسين ولاية أمريكية، فالشخص الذي يريد الحصول على رخصة قيادة مركبة في الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يقوم بالتوقيع بالموافقة على هذا القانون حتى يحصل على امتيازات رخصة القيادة للمركبة باستخدامه للطرق السريعة في جميع الولايات الأمريكية وبالموافقة على هذا القانون يوافق قائد المركبة في حال استيقافه من قبل رجل الشرطة الذي لديه سبب محتمل للاعتقاد بأن قائد هذه المركبة يقودها تحت تأثير الكحول أن يوافق بالسماح لرجل الشرطة في حال طلبه فحص عينة من الدم أو البول أو النفس لمعرفة ما إذا كان هذا المشتبه به في حالة سُكر غير قانوني أم لا أو له أن يرفض الخضوع لهذه الاختبارات ومن ثم يعاقب بعقوبات إدارية متعلقة برخصة قيادة المركبة.[٣]

---

(1) Birchfield, 858 N.W.2d at 304 (The preliminary breath test revealed a .254 percent alcohol concentration). A preliminary breath test is a breathalyzer administered on the scene and is not admissible as proof the DUI, but does provide probable cause. Typically, a second more accurate breath test is administered back at the station. See What Is a Preliminary Breath Test, http://freedmvpracticetests.com/what-is-a-preliminary-breath-test.

(2) Implied Consent, J RANK, http://1aw.jrank.org/pages/7507/Implied-Consent.html

[https://perma.cc/84BN-QE35] (last visited Oct. 16, 2023) (citing Elizabeth M. Fuller, Implied Consent Statutes: What is Refusal, Am. J. Trial Advoc. 9 (Spring 1986). Implied consent laws did not take their modern form until the early 1980s when Students Against Drunk Driving (SADD) and Mothers Against Drunk Driving (MADD) fought for more stringent DUI laws and penalties.

(3) See N.D. Century Code 39-20-01.

وقد رفض بيرشفيلد الخضوع لإجراء اختبار فحص عينة الدم بعد فشله في اختبار الرصانة الميدانية واختبار التنفس وأدين بارتكابه جريمة جنحة وفقاً لقانون الموافقة الضمنية لولاية داكوتا الشمالية بسبب رفضه، طعن بيرشفيلد بحكم المحكمة والابتدائية وتم تأييد الحكم ضده أمام محكمة الاستئناف في ولاية داكوتا الشمالية فقام مرة أخرى بالطعن أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية التي فصلت في حكمها لصالح بيرشفيلد بإلغاء الحكم الصادر ضده وبينت بأن إجراء اختبار فحص عينة الدم لا يكون إلاّ بوجود أمر أو إذن قضائي فلا يجوز تجريم بيرشفيلد لرفضه الخضوع لإجراء اختبار فحص عينة دم من دون إذن أو أمر قضائي على اعتبار أن إجراء اختبار فحص عينة الدم يُعد تفتيشا وأن التعديل الرابع من الدستور الأمريكي يحمي بيرشفيلد من انتهاك حقه ضد عمليات التفتيش غير القانونية .

عززت كل ولاية العقوبات الخاصة بمسألة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول، حيث كان أول من سنّ قانون الموافقة الضمنية هي ولاية نيويورك وكان ذلك في سنة ١٩٥٣ وتبعتها بعد ذلك العديد من الولايات الأخرى حتى أصبح هذا القانون معتمداً في جميع الولايات الخمسين. مفاد هذا القانون أنه لا يمكن الحصول على رخصة قيادة مركبة والتمتع بامتيازات استخدام الطرق العامة في جميع الولايات إلاّ بعد التوقيع بالموافقة على هذا القانون وأنه في حالة استيقاف المشتبه بهم بقيادة مركباتهم وهم تحت تأثير الكحول جاز لرجال الشرطة عمل فحص للدم أو البول أو النفس لغرض تحديد مستوى تركيز الكحول في الدم.[١] وهناك بعض الولايات تطبق فحص السوائل عن طرق أخذ عينة لعاب من الفم.[٢] كما أن هناك ولايات تمنح السائق المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول باختيار نوع الاختبار الذي يريده.[٣] هذه القوانين في بداياتها تفرض عقوبات إدارية على كل من يرفض الخضوع لهذه الاختبارات ولا يستطيع رجال الشرطة إجبار المشتبه بهم بقيادة مركباتهم

(1) R. DONIGAN, CHEMICAL TESTS AND THE LAW 2 (1966).
(2) California Drunk Driving, The Implied Consent Advisement, §8:13 (2019).
(3) Id.

تحت تأثير الكحول على الخضوع لهذه الاختبارات ،كان كل ما يتم تطبيقه من عقاب على هؤلاء المخمورين هو تعليق رخص قيادتهم لمركباتهم لمدة قد تصل لسنتين أو إلغائها بشكل نهائي، كما يتم استعمال رفض المشتبه بهم للخضوع لهذه الاختبارات دليل إثبات ضدهم أمام المحاكم الأمريكية. ساعدت هذه القوانين بعقوباتها الإدارية إلا حد ما من خفض نسبة الوفيات والإصابات المرتبطة بحوادث المرور الناجمة عن قيادة المركبات تحت تأثير الكحول، وفي أوائل الثمانينيات ظهرت منظمة أمهات ضد قيادة المركبة تحت تأثير الكحول التي تم تأسيسها على يد كانديس لايتنر بعد مقتل ابنتها كاري البالغة من العمر ١٣ سنة على يد شخص يقود مركبته تحت تأثير الكحول، سعت لايتنر من خلال هذه المنظمة لتطبيق تدابير عقابية أكثر صرامة بشأن قيادة المركبة تحت تأثير الكحول أو أي مخدر آخر، كما ظهرت أيضاً تزامناً مع منظمة الأمهات منظمة تسمى منظمة طلاب ضد قيادة المركبة تحت تأثير الكحول التي سُميت مؤخراً في التسعينيات بمنظمة طلاب ضد القرارات المدمرة أو الهدامة التي تم تأسيسها على يد مُدرب الهوكي في مدرسة وايلاند للثانوية في ماساتشوستس روبرت آنستاس بعد أن أودى سائق مخمور بحياة اثنين من لاعبي الهوكي في المدرسة، نادت هذه المنظمة بتشديد العقوبات على من يقودون مركباتهم وهم تحت تأثير الكحول. أسفرت جهود هذا المنظمات إلى تغيير نصوص قوانين الموافقة الضمنية بعد أن رأت الولايات والحكومة الفيدرالية من ضرورة ذلك التغيير وسُميت هذه القوانين بقوانين الموافقة الضمنية العدوانية أو قوانين التجريم وأصبحت هذه القوانين تتضمن عقوبات جزائية صارمة على كل من يرفض الخضوع لاختبارات فحص الكحول ويعتبر من يرفض الخضوع لهذه الاختبارات مرتكبا جريمة جنحة يعاقب عليها للرفض الأول وجناية إذا كان الشخص من أصحاب السوابق..[1]

(1) "Oregon Department of Transportation : SR-22 Information : Oregon Driver & Motor Vehicle Services : State of Oregon". Oregon.gov. on April 8, 2008.

ينص قانون الموافقة الضمنية في ولاية أريزونا على أنه إذا كان الشخص المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول متورطاً في حادث مرور أدى إلى الوفاة أو إلى إصابة جسدية خطيرة وكان لدى رجل الشرطة سبب محتمل للاعتقاد بأنه كان يقود مركبته تحت تأثير الكحول أن يُلزمه بالخضوع لاختبارات فحص نسبة الكحول في الدم سواء كان عن طريق أخذ عينة دم أو بول[١]

كما ينص قانون الموافقة الضمنية في ولاية فلوريدا إلى أبعد من ذلك وهو إذا تسبب شخص بحادث مروري أدى إلى وفاة أو إلى إصابات بليغة وكان لدى رجل الشرطة سبب محتمل بأن هذا الشخص المتسبب بالحادث يقود مركبته تحت تأثير الكحول جاز لرجل الشرطة إرغامه للخضوع لاختبار فحص الدم باستخدام القوة المعقولة إذا لزم الأمر[٢]

ومن ثم يمكن للباحث التأكيد أن الولايات الأمريكية تختلف في مسمياتها لقوانينها في مكافحة السائقين المخمورين فهناك ولايات تأخذ بمسمى قوانين القيادة تحت تأثير الكحول وهناك ولايات تأخذ بمسمى قوانين القيادة في حالة سكر

DUI = Driving Under the Influence

DWI = Driving While Intoxicated

جميعها متشابهة في فرض التدابير العقابية الرادعة لكل من يقود مركبته تحت تأثير الكحول أو في حالة سُكر ولكن قوانين القيادة تحت تأثير الكحول تشمل أيضا من يقودون مركباتهم تحت تأثير المخدر بينما قوانين القيادة في حالة سكر فهي تطبق فقط على السائقين المخمورين.

ويفرض على رجال الشرطة وفقاً للتعديل الربع لدستور الولايات المتحدة الحصول على إذن أو أمر من قاضٍ قبل إجراء تفتيش للفرد إلا أن المحكمة العليا للولايات المتحدة

---

(1) Arizona Revised Statutes Title 28 Transportation 28-673 Traffic accidents; implied consent; tests

(2) Florida 316.1933(1)(a)

الأمريكية أنشأت استثناء من هذا الشرط وهو ما يسمى باستثناء الظروف الملحة عندما يُخشى من فقدان وضياع الأدلة.[١] يجوز وفقاً لهذا الاستثناء أن يقوم رجال الشرطة في حال عدم استطاعتهم لأخذ عينة نفس بواسطة جهاز التنفس من المشتبه به بقيادته مركبته تحت تأثير الكحول لفقده الوعي أن يأمروا بسحب عينة دم لمنع التدمير الوشيك للأدلة دون الحاجة للحصول على إذن أو أمر قضائي.[٢]

(1) See Birchfield v. North Dakota, 136 S. Ct. 2160, 2163 (2016); Missouri v. McNeely, 569 U.S. 141 (2013); Schmerber v. California, 384 U.S. 757, 769-70 (1966).
(2) Mitchell v. Wisconsin, 139 S. Ct. 2525, 2531 (2019).

## المبحث الثاني
## آلية استخدام جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول أثناء قيادة المركبة

**مقدمة**

نظرًا لأن قيادة المركبة تحت تأثير الكحول يعد أمرا خطيرا للغاية، فإن ولاية ماساتشوستس على سبيل المثال تفرض عقوبات شديدة جدا على انتهاكات التشغيل للمركبة تحت تأثير الكحوليات ذلك أنه غالبًا ما يجعل الكحول الشخص يشعر بمزيد من الثقة وهذا يمكن أن يجعل الفرد يتخذ قرارات أثناء قيادة المركبة قد تؤدي إلى حوادث وكوارث ذلك أن تعاطي الكحول أيضا يجعل الشخص أقل احتمالية لتذكر استخدام حزام الأمان، ويزيد من احتمالية السرعة، ويقلل من القدرة على البقاء في الطريق الصحيح أثناء القيادة للمركبة.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدشين جهاز قياس نسبة الكحول في الدم من خلال قياس كمية الكحول في النفس وليس من خلال اختبار البول الذي تمت الإشارة إليه في المبحث الأول من الدراسة حيث يتم قياس كمية الكحول غير المعالج في الجسم بمحتوى الكحول في الدم ويمكن قياس ذلك عن طريق فحص الدم أو النفس. وتعتمد شهادة محتوى الكحول في الدم على عدة عوامل: منها وزن الجسم، كمية الكحول، كمية الطعام قبل الشرب، طول المدة في شرب الكحول، سرعة معالجة الجسم للكحول.

**وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم المبحث الثاني من الدراسة على النحو التالي:**

**المطلب الأول: آلية استخدام جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول أثناء قيادة المركبة**

**المطلب الثاني: التطبيقات القانونية لجهاز التنفس ومدى فعاليته**

## المطلب الأول
## آلية استخدام جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول أثناء قيادة المركبة

لاشك أن جريمة قيادة المركبة في ظل تناول الكحول يعد إحدى الجرائم التي ينجم عنها العديد من النتائج السلبية والتي يمكن إثباتها من خلال جهاز التنفس الذي يمكن تناوله من خلال المحاور التالية:

**أولا: فكرة عمل جهاز استشعار نسبة الكحول في الدم**

تم استخدام جهاز مقياس الكحول على جانب الطريق لأول مره في عام ١٩٣١ وهو عبارة عن جهاز كبير الحجم يوجد به بالون يقوم المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول بالنفخ في هذا البالون لتحديد نسبة الكحول في الدم من خلال عينة النفس، تم تطوير هذا الجهاز في سنة ١٩٥٤م الذي سُمي بجهاز التنفس وأصبح هذا الجهاز قادراً على تحديد نسبة الكحول في الدم بسرعة ودقة أكبر من ذي قبل وذلك باستخدام تقنية الأشعة الحمراء بدلاً من التفاعل الكيميائي، كما تم تحسينه ليصبح أصغر حجماً ومتصلا بأنبوب بدلاً من البالون، يقوم المشتبه به بوضع هذا الأنبوب في فمه والنفخ فيه تقريباً لمدة خمس عشرة ثانية ليحدد نسبة الكحول في الدم من خلال عينة نفس الزفير.

**ثانيا: الجدل حول قانونية اختبار التنفس لقياس نسبة الكحول دون إذن أو أمر قضائي**

قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بأن اختبار التنفس بدون أمر أو إذن قضائي دستوري ولا ينتهك التعديل الرابع من الدستور الأمريكي ويُعتبر إجراء التفتيش قانونيا متى كان لدى رجل الشرطة شك محتمل للاعتقاد بأن المشتبه به يقود مركبته تحت تأثير الكحول بالإضافة إلى الموافقة المسبقة لحامل رخصة قيادة المركبة وفقاً لقانون الموافقة الضمنية للولاية، بينما اختبار فحص الدم لا يكون إلاّ بأمر أو إذن من قاضٍ. بالإضافة إلى ذلك قامت المحكمة العليا بالتمييز بين اختبار التنفس والدم ومدى تأثير كل منهما على خصوصية الأفراد وانتهت إلى أن اختبار التنفس لا يتضمن أية مخاوف كبيرة تمس خصوصية الأفراد في أجسادهم كما أن عينة النفس التي يتم أخذها لا يمكن الاحتفاظ

بها واستخدامها في استخلاص أية معلومات تتجاوز الكشف عن نسبة الكحول في الدم[١]، على خلاف اختبار عينة الدم الذي يتطلب إحداث وخز في الجلد واستخراج جزء من جسم الشخص الذي يتحقق به التعدي الواضح والصريح على خصوصية الشخص في جسمه، أيضا المخاوف من أخذ عينة الدم بأن جهات إنفاذ القانون تستطيع الاحتفاظ بهذه العينة واستخلاص معلومات منها قد تتعدى مسألة فحص نسبة الكحول في الدم وهذا ما يُخشى منه.[٢]

إلاّ أن هناك حالات يتعذر فيها على رجال الشرطة إجراء اختبار التنفس للمشتبه بهم بقيادة مركباتهم تحت تأثير الكحول ومن ثم يجوز لرجال الشرطة إجراء اختبار فحص الدم دون الحاجة للحصول على إذن أو أمر من القاضي المختص ويكون سحب عينة الدم فيها بدون إذن قضائي أمراً قانونياً ودستوريًا لا ينتهك حق المشتبه بهم في التعديل الرابع من دستور الولايات المتحدة الأمريكية.[٣] ومنها إذا كان المشتبه به فاقداً للوعي أو إذا كان غير قادر على النفخ في جهاز التنفس كما حصل في قضية ميتشيل عندما قام رجل الشرطة باستيقافه والاشتباه به بأنه كان يقود مركبته تحت تأثير الكحول فقام رجل الشرطة بتلاوة قانون الموافقة الضمنية عليه وطلب منه الخضوع لاختبار التنفس الأولي أو الاستدلالي أو له أن يرفض وبذلك يُعتبر ميتشيل مرتكبا جريمة جنحة إذا كان أول رفض أو جناية إذا كان لديه سوابق، وافق ميتشيل على عمل اختبار التنفس الذي أسفر عن وجود نسبة كحول عالية في دمه. قام رجل الشرطة باعتقال ميتشيل واقتياده لمركز الشرطة لعمل اختبار التنفس بواسطة الجهاز الثابت في مركز الشرطة والموثوق به دليلا مقبولا أمام المحاكم وهو عبارة عن جهاز أكبر وأكثر دقة من الجهاز الصغير الذي يحمله رجال الشرطة ويستخدمونه على جانب الطرق السريعة، إلاّ أن ميتشل تدهورت حالته وأصبح شبه فاقد للوعي مما تعذر على رجل الشرطة إجراء اختبار التنفس الثاني فاضطر رجل الشرطة لنقل ميتشيل لأقرب مستشفى وطلب من الموظف المختص سحب عينة دم لفحص نسبة الكحول فالدم من دون الحصول

(1) Skinner, 489 U. S., at 626, 109 S.Ct. 1402.
(2) Skinner, supra, at 625, 109 S.Ct. 1402.
(3) Mitchell v. Wisconsin, 139 S. Ct. 2532, (2019).

على إذن أو أمر من قاضٍ خوفاً من دمار أو ضياع الأدلة.[١] أيضا وفقاً لقانون الموافقة الضمنية في ولاية ويسكونسين والتعديل الرابع من الدستور الأمريكي يُعتبر المشتبه به بقيادته مركبته تحت تأثير الكحول موافقاً على سحب عينة دم إذا كان مصابا ومغمى عليه إثر حادث وتم نقله للمستشفى وكان لدى رجل الشرطة سبب محتمل للاعتقاد بأنه كان يقود مركبته تحت تأثير الكحول.[٢] كما حصل في قضية شميربر عندما تم نقله إلى المستشفى مصابا ومغمى عليه إثر حادث مرور مما دعا رجل الشرطة إلى الطلب من موظف المستشفى بسحب عينة دم من شميربر لفحص نسبة الكحول في الدم لسبب محتمل ومعقول للاعتقاد بأنه كان يقود مركبته تحت تأثير الكحول. ففي حالة قضية شميربر لم يقم رجل الشرطة بطلب إذن أو أمر من القاضي لظروف استثنائية وملحة لضرورة إجراء اختبار فحص الدم دون تأخير حتى لا تتبدد الأدلة وتتدمر وذكرت المحكمة بأن الظروف الملحة تخلق ضروريات تتعلق بالصحة والسلامة على الطرق السريعة وإنفاذ القانون التي من شأنها أن تأخذ الأولوية على طلب الحصول على إذن أو أمر من القاضي للقيام بعمل إجراء اختبار فحص الدم[٣]

إذن أجهزة اختبار التنفس المحمولة التي يستخدمها رجال الشرطة على جانب الطريق هي أجهزة فحص أولي واستدلالي تمكن رجل الشرطة من إجراء القبض ولكنها ليست دقيقة بالقدر الكافي بالنسبة للمحكمة دليلا موثوقا به ضد المشتبه بهم بقيادتهم لمركباتهم تحت تأثير الكحول، فهناك أجهزة أكبر حجماً وأكثر دقة لاختبار التنفس موجودة في مراكز الشرطة لأخذ عينة نفس المشتبه بهم مرة أخرى لتأكيد عملية الفحص التي قام بها رجل الشرطة وهي موثوقة للغاية أمام المحكمة بصفتها دليلا يُقدم ضد المشتبه بهم بارتكابهم جرائم القيادة تحت تأثير الكحول.[٤]

---

(1) 1d. at 2529.

(2) Sherry F. Colb, "Implied Consent" and the Fourth Amendment Go To the US Supreme Court, VERDICT (Jan. 30, 2019), https://verdict.justia.com/2019/01/30/impliedconsent-and-the-fourth-amendment-go-to-the-us-supreme- court.

(3) Schmerber v. CaliJbrnia, 384 U.S. 757, 758 (1966).

(4) See California v. Trombetta, 764 U.S. 479, 481-82 (1984). (which describes the quality procedures used in breathalyzer's test).

## المطلب الثاني
## التطبيقات القانونية لجهاز التنفس ومدى فعاليته

لقد نظرت المحكمة العليا في دستورية اختبار الدم والنفس في حالات قيادة المركبة في حالة سُكر. ولم يُنظر في إجراء اختبار البول في الحالات التي تنطوي على قيادة المركبة تحت تأثير مادة خاضعة للرقابة أو الكحول. وهو ما يمثل تطورا كبيرا في تناول التشريع الأمريكي لتطبيقات جهاز التنفس [١]. وهو ما سيتم عرضه من خلال المحاور التالية:

### أولا: في قضية شميربر وماكنيلي

في قضية شميربر ضد كاليفورنيا، نظرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة لأول مرة في دستورية اختبار الدم بدون إذن قضائي والاستثناءات من متطلبات المذكرة في قضية القيادة تحت تأثير الكحول، وقد كان المدعى عليه في حادث سيارة وتم نقله إلى المستشفى حيث تم سحب عينة دم وأظهر التحليل الكيميائي وجود نسبة الكحول في دم المتهم أعلى من الحد القانوني. وقد استأنف المدعى عليه إدانته اللاحقة، بحجة أن سحب الدم كان غير دستوري[٢]

وفي تحليلها لحادثة شميربر، قررت المحكمة أولاً أن الإدارة شكلت اختبارات الدم بحثًا عن "حفظ كرامة الإنسان" وفقا للتعديل الرابع للدستور لتحديد، وقد نظرت المحكمة فيما إذا كان موقف رجل الشرطة له ما يبرره بناء على الظروف الملحة وما إذا كانت الوسائل والإجراءات معقولة. وقد وجدت المحكمة أن الوقائع تدعم نتيجة السبب المحتمل لاعتقال Schmerber وأكدت المحكمة كذلك أن التصرف كان دستوريًا على الرغم من أن رجل الشرطة لم يحصل على أمر قضائي. ذلك أن رجل الشرطة قد واجه حالة ملحة في ظل هذه الظروف، وهنا يتضح أن المحكمة العليا قد أقامت حكمها وفقا لوجود حالة قيادة مركبة تحت تأثير الكحول[٣]

---

(1) Compare Schmerber, 384 U.S. at 770, with Birchfield, 136 S. Ct. at 2174.
62. Schmerber, 384 U.S. at 757
(2) See Birchfield v. North Dakota, 136 S. Ct. 2160 (2016); Missouri v. McNeely, 596
U.S. 141 (2013); Schmerber v. California, 384 U.S. 757 (1966
(3) See, e.g., United States v. Eagle, 498 F.3d 885, 892 (8th Cir. 2007) (quoting Schmerber as support for the argument that the dissipation of alcohol

وقد قررت محكمة ماكنيلي أن إجراء فحص دم بدون أمر قضائي هو بحث عن الشخص وهو دستوري فقط في حالة وجود استثناء معترف به وكانت المحكمة معنية على وجه التحديد بتحليل الدم. وقد قررت المحكمة في النهاية أن تبديد الكحول في جسم المشتبه به لا يشكل استثناء في حد ذاته لمتطلبات مذكرة التوقيف. وقد أعادت المحكمة النظر في قرارها في قضية شميربر ومجمل ظروف القضية لتحديد ما إذا كان إنفاذ القانون ومدى وجود حالة الظرف الملح في تلك القضية، حيث أوضحت محكمة ماكنيلي أن احتجازها لشميربر كان معقولاً بسبب الحقائق والظروف الملحة في تلك الحالة بالذات التي بررت حالة الاستثناءً[1].

وفي قضية ماكنيلي، اعترفت المحكمة بأن الأدلة تمثلت في النسبة المئوية خاصة بعد تبدد الكحول في الدم عندما يتخلص الجسم من الكحول لكن محكمة ماكنيلي رفضت الابتعاد عن تقييم الضرورة لكل حالة على حدة. ذلك أن اختبار الدم مختلف من وقت لآخر بسبب تبديد الدم ومحتوى الكحول، بالإضافة إلى ذلك، وضعت الولايات إجراءات مختلفة لتسريع عملية تقديم طلب الإذن، لا سيما في الحالات التي تنطوي على التحقيقات الروتينية في قيادة المركبة في حالة سُكر. وبالطبع فإن التعجيل في هذا الأمر يُعد أمرا

---

in a person's blood constitutes an emergency exception to the warrant requirement); State v. Shriner, 751 N.W.2d 538, 545 (Minn. 2008) (relying on Schmerber when determining that in certain criminal cases, the natural dissipation of alcohol "creates [a] single-factor exigent circumstance . . . that will justify the police taking a warrantless, nonconsensual blood draw from a defendant"); State v. Entrekin, 47 P.3d 336, 348 (Haw. 2002) (quoting Schmerber to support that exigent circumstances were present because of the natural dissipation of alcohol that justifies warrantless blood draws).

(1) Id. at 148. For examples of constitutional warrantless searches, see Michigan v. Fisher, 558 U.S. 45, 47-48 (2009) (finding that law enforcement engaged in "hot pursuit" of a fleeing suspect is an exigency sufficient to justify a warrantless search); Illinois v. McArthur, 531 U.S. 326, 331 (2001) (holding that a warrantless seizure of a person was justified in light of the circumstances during which the person was attempting to destroy hidden contraband); Michigan v. Tyler, 436 U.S. 499, 509-10 (1978) (holding that law enforcement may enter a burning building to put out a fire and investigate its origin without a warrant).

محمودا لأن الكحول في الدم يكون له مدة زمنية محددة ويخرج بعدها بالتدريج من الجسم وتنتهي آثاره السلبية. وبالتالي فإن التبديد الطبيعي للكحول يبقى دوما استثناءً ملحاً لمتطلبات الأمر القضائي[1]

**ثانياً: رأي المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في دستورية قوانين الموافقة الضمنية وفعالية أجهزة التنفس في الكشف عن نسبة الكحول في الجسم**

أقرت المحكمة العليا بدستورية قوانين الموافقة الضمنية وركّزت في قرارها على الخسائر والأضرار التي يُلحقها هؤلاء السائقون المخمورون بالأرواح والممتلكات، وأن هذه القوانين ساعدت كثيراً في الحفاظ على سلامة الطرق السريعة التي يرجع أثرها في إنقاذ أرواح الناس وكذلك سلامتهم من الإصابات والحفاظ على الممتلكات، كما أبدت المحكمة العليا أيضاً رأيها بأن أجهزة التنفس لقياس نسبة الكحول في الدم أجهزة موثوقة للغاية ومقبولة بصفتها دليل إثبات أمامها، كما أن هذه الأجهزة معتمدة من قبل الإدارة الوطنية لسلامة المرور على الطرق السريعة، بالإضافة إلى أن اختبارات هذه الأجهزة واستخدامها لا ينطوي على مخاوف تتعلق بالخصوصية لدى الأفراد فليس باستخدامها أي تعدٍّ على الجسد وكل ما يتطلبه الأمر أن يقوم الشخص المشتبه به بوضع أنبوب صغير في فمه موصل في جهاز التنفس وينفخ فيه لمدة تصل إلى خمس عشرة ثانية لتحديد مستوى الكحول في الدم[2] كما أن هذه الأجهزة سهلة الاستخدام ذات جودة عالية وصغيرة الحجم تعلق كالميدالية في

(1) 136 S. Ct. 2160 (2016). Birchfield was the consolidation of three cases arising from Minnesota's and North Dakota's implied consent laws. Id. at 2170-72. In each of the cases the defendant was arrested for drunk driving. Id. Two of the defendants refused to submit to a test. Id. One of the defendants was subsequently convicted of test refusal. Id. at 2171. The second defendant originally had his charges dismissed in district court on the argument that warrantless breath tests were not permitted under the Fourth Amendment. Id. The Minnesota Supreme Court ultimately overruled the dismissal, holding that a warrant was not needed under the doctrine that warrantless searches are valid incident to lawful arrest. Id. The third defendant agreed to a blood test and objected to the results under the argument that his consent was insufficiently voluntary. Id. at 2172. He was subsequently convicted of a DWI. Id.

(2) see Marylandu. King, 133 S. Ct. 1958, 1969 (2013).

خاصرة رجل الشرطة. على خلاف اختبارات فحص الدم الذي يحتاج إلى إحداث ثقب في الجلد لأخذ عينة الدم وهذا بلا شك فيه تعدٍّ على واضح على حرمة الجسد، فهناك خلاف وجدل كبير بين قوانين الولايات الخمسين وكذلك في أحكام المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية على مثل هذا النوع من الاختبارات وكذلك اختبارات البول. فهناك من يجيز ويبيح أخذ عينة الدم لفحص نسبة الكحول من المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول دون الحاجة للحصول على مذكرة تفتيش من قاضٍ وتبريرهم بذلك بحجة مبدأ استثناء الظروف الملحة عندما توجد حاجة ملحة لإجراء هذا التفتيش ولا يوجد وقت كافٍ للحصول على إذن من قاضٍ لمنع تدمير الأدلة والخوف من فقدانها. فيما يرى الفريق الآخر بأن فحص اختبار الدم لا يندرج تحت نظرية الظروف الملحة لأن الكحول لا يُخشى من زوال أثره في جسم الإنسان فهناك متسع من الوقت يستطيع فيه رجل الشرطة طلب الحصول على مذكرة تفتيش من قاضٍ تمكنه من أخذ عينة دم لفحصها بشكل قانوني من المشتبه به بقيادة مركبته تحت تأثير الكحول.

ويذكر في هذا الصدد أنه تم القبض على جيرالد ميتشل في ولاية ويسكونسن لقيادته مركبته وهو تحت تأثير الكحول وقام ضابط الشرطة آلكسندر جايجر من قسم شرطة شيبويجان فوراً بتلاوة قانون الموافقة الضمنية عليه وقام بإخضاعه لاختبار التنفس الأولي والاستدلالي الذي يتم عمله على جانب الطريق أو مكان الحادث، أسفر الاختبار الأولي والاستدلالي عن كشف نسبة تركيز الكحول العالية في دم ميتشل ٠.٢٥٪ وهي ثلاثة أضعاف الحد غير القانوني. تم اعتقال ميتشل واقتياده لمركز الشرطة لعمل اختبار تنفس آخر بجهاز أكبر حجماً وأكثر دقة وموثوقية من الأجهزة التي يحملها رجال الشرطة وهذا الاختبار هو المعتمد دليل إثبات أمام المحاكم ولكن أثناء الطريق تدهورت حالة ميتشل وكان شبه فاقد للوعي ولم يتمكن ضابط الشرطة من إجراء اختبار النفس الموثوق فاضطر ضابط الشرطة لنقل ميتشل لأقرب مستشفى قريب لإجراء فحص للدم، طلب رجل الشرطة من موظف المستشفى سحب عينة الدم التي أسفرت نتائجها عن تركيز نسبة الكحول في دم ميتشل ٠.٢٢٪. قام ميتشل بالطعن ببطلان الإجراءات التي تمت بأن أخذ عينة الدم بدون إذن قضائي وأن هذا الإجراء ينتهك حقه في التعديل الرابع الذي ينص على " حق الناس في أن يكونوا

آمنين على أنفسهم ضد عمليات التفتيش غير المعقولة " وبذلك فإن سحب الدم هو إجراء تفتيش يجب أن يكون بناء على أمر وإذن من قاضٍ. إلا أن المحكمة العليا في ولاية ويسكونسن خلصت إلى أنه عندما يكون المشتبه به الذي يقود مركبته تحت تأثير الكحول فاقداً للوعي ولا يمكنه إجراء اختبار التنفس فإن مبدأ استثناء الظروف الملحة يسمح بإجراء عمليات تفتيش بدون أمر قضائي لمنع تدمير الأدلة ولعدم وجود وقت للحصول على أمر قضائي ومنها إجراء فحص الدم دون أمر قضائي تحقيقاً للمصلحة العامة وهي الحفاظ على أرواح الناس والممتلكات.[1]

## ثالثا: تطور القضاء الأمريكي تجاه جهاز التنفس

أرست المحكمة العليا الأمريكية في قضية Chimel v. California الضوابط العامة التي تجيز قيام رجال الشرطة بالتفتيش التالي للقبض، فقد أوجبت أن يكون هذا التفتيش هو "الحاجة إلى حماية أمن مأمور الضبط والمحافظة على الأدلة من إتلافها أو إخفائها". وكذلك إذا دعت الحاجة المنطقية لإجراء هذا التفتيش لوجود مبرر خاص لهذا التفتيش، كأن يكون المتهم في حالة سُكر بين. ويتطلب ذلك أن يكون الشيء في منطقة تقع في "نطاق السيطرة المباشرة للمقبوض عليه" . بينما تكون حالات القبض بدون تناول كحول كأثر للأمر بالقبض لا يكون مشروعاً، إذ ينتفي السبب المعقول لتفتيش السيارة في هذه الحالة. وهذا المبدأ الذي قررته المحكمة العليا قد أثار التساؤل عن مدى جواز الأخذ به في حالة تفتيش السيارة بوصفه أثرا للقبض، فعلى المحكمة في هذه الحالة أن تقوم بتقدير مدى توافر تهديد للضابط الذي نفذ القبض أو وجود خطر على الأدلة من التلف.

وفى قضية Riley v. California فإن المتهم David Riley قد أوقفه أحد رجال الشرطة حال قيادته مركبة رخصتها منتهية الصلاحية. وأثناء ذلك علم رجل الشرطة أن رخصة قيادة المتهم كانت موقوفة كذلك، فقام بالتحفظ على المركبة، واقتادها إلى قسم الشرطة، عملاً بالقواعد المتبعة في ذلك. وقام ضابط آخر بإجراء جرد وتفتيش لمحتويات المركبة، وقد أسفر تفتيش المركبة عن العثور على سلاحين ناريين تحت غطاء المحرك، فاتهم بحيازتهما حال كونهما مخبئين ومحشوين بالذخيرة، وهو الأمر المعاقب عليه

(1) See Mitchel v. Wisconsin, 588 U.S. __ (2019).

بموجب قوانين الولاية. وقد عثر الضابط أثناء تفتيشه السيارة على أشياء تربط رايلى بعصابة إجرامية من عصابات الشوارع، فقام بضبط هاتفه المحمول الذي كان يحتفظ به في جيب سرواله، وقد كان هذا الهاتف "ذكياً"، إذ يملك القيام بوظائف متعددة وقدرات متقدمة، كما أنه يحتوي على ذاكرة تخزين كبيرة، واتصال بشبكة الإنترنت. وقد لاحظ رجل الشرطة أن بعض الكلمات الموجودة ضمن نصوص الرسائل أو قائمة الأسماء مذيلة بحروف مختصرة، اعتقد رجل الشرطة أنها حروف تستخدم في اللغة العامية للدلالة على أفراد العصابة[١] . وبعد نحو الساعتين قام أحد الضباط المتخصصين في جرائم العصابات بإجراء فحص إضافي لمحتويات الهاتف، بحثاً عن الأدلة، ذلك أن أعضاء هذه العصابات غالباً ما يقومون بتسجيل أفلام الفيديو أو التقاط الصور لأنفسهم حال حملهم أسلحة. وقد شاهد الضابط ضمن ما شاهده صورة للمتهم رايلى أمام مركبة اشتبه في انخراطها في واقعة إطلاق النار منذ أسابيع قليلة. وقد اتهم رايلى بالشروع في القتل وبإطلاق أعيرة نارية بقصد الاعتداء وحيازة أسلحة نارية. وقد استخدم الدليل المتحصل عليه من هاتفه لتقوية أدلة حكم الإدانة في هذه القضية. وقد طعن المتهم بالاستئناف في هذا الحكم ؛ غير أن محكمة الاستئناف أيدت الحكم ضده[٢]. واستناداً إلى الحكم الذى سبق أن أصدرته المحكمة العليا لولاية كاليفورنيا في قضية Diaz People v. قضى بأن التعديل الرابع للدستور الأمريكي يجيز تفتيش السيارة بوصفه أثرا للقبض الصحيح بدون إذن تفتيش[٣]، إذا كان الدليل الخاص بالكحول في الحيازة المباشرة للمقبوض عليه أثناء قيادة المركبة وقت حصول القبض، فإن المحكمة العليا للولاية قد رفضت التماس المتهم بمراجعة الحكم. وقد أدى صدور حكم يتعارض مع هذا الحكم إلى عرض الأمر على المحكمة العليا للولايات المتحدة لرفع هذا التعارض والإدلاء برأيها فيما أثاره الحكم من نقاط خلافية[٤]

(1) Supreme Court of the United States, Riley v. California certiorari to the court of appeal of California, fourth appellate district, division one, No. 13 – 132. Argued April 29, 2014 — Decided June 25, 2014, p.3.

(2) California Court of Appeal. No. D059840 (Cal. App., Feb. 8, 2013), App. to Pet. for Cert. in No. 13–132, pp. 1a–23a. .

(3) Court's decision in People v. Diaz, 51 Cal. 4th 84, 244 P. 3d 501 (2011) .

(4) California Supreme Court denied Riley's petition for review, App. to Pet. for Cert. in No. 13–132, at 24a ; David J. Robinson: The U.S. Supreme Court

وفي قضية أخرى تم توقيف ملكة جمال الولايات المتحدة السابقة اللبنانية الأصل ريما فقيه في أن تتجنب الحكم بالسجن عن قيادتها المركبة "تحت تأثير الكحول"، إذ حكم عليها بأدائها أشغال اجتماعية للصالح العام وبدفع غرامة مالية وبخضوعها لفترة رقابة لغرض الاختبار الخاص بجهاز التنفس. فقد قضت محكمة في ولاية ميشيغان الأمريكية على ريما فقيه بأداء أشغال اجتماعية للصالح العام لمدة ٢٠ ساعة، وبدفع غرامة قدرها ٦٠٠ دولار، وبخضوعها لمدة ٦ أشهر للرقابة الاختبارية . وقد تشمل الأشغال العامة التنظيف والكنس وجمع النفايات وغسل الصحون إذا تطلب الأمر. كما يلزم الحكم ريما فقيه الاستماع إلى محاضرة عن عدم جواز تناول الكحول عند القيادة، حسبما ذكرته وسائل إعلام محلية.

وكانت شرطة المرور أوقفت ريما فقيه بعد رصد تجاوزها السرعة المسموح بها في وسط مدينة ديترويت (ولاية ميشيغان) بضعفين. وكانت ريما تقود سيارتها من طراز "الجاغوار" بسرعة نحو ١٠٠ كيلومتر في الساعة، فيما كان أقصى حد مسموح به وسط المدينة ٥٠ كم في الساعة. وأثناء مراجعة أوراق السائقة لاحظ الشرطي زجاجتي نبيذ وشمبانيا في مقعد المركبة الخلفي، وطلب منها الخضوع لما يطلق عليه "جهاز التنفس" للتأكد مما إذا تناولت الكحول أم لا . وتبين بنتيجة الفحص أن ريما كانت تقود مركبتها تحت تأثير الكحول، فتم اعتقالها ، ثم أطلق سراحها بكفالة. ويواجه المخالفون في حالات كهذه عقوبة بالسجن ٩٣ يوماً كحد أقصى. واستمرت محاكمة فقيه على مدى عدة أشهر. وفي النهاية حالفها الحظ وأدينت بالعقوبة الأدنى نظرا لأنها "من دون سوابق".[١].

وقد تم الطعن من قبل المعتقلين في جرائم قيادة المركبة تحت تأثير الكحول بعدم دستورية قوانين الموافقة الضمنية لأنها تجُرم الذات [٢]، وذلك من خلال إجبارهم بالموافقة

---

Says 'No' to Cell-Phone Searches Incident to Arrest, Illinois Bar Journal, The Magazine of Illinois Lawyers, September 2014 , Volume 102 , Number 9, Page 438 .

(1) https://arabic.rt.com/news/ accessed in 1 October 2023

(2) Schmerber v. California, 384 U.S. 757 (1996).

عليها استنادا إلى ما نص عليه الدستور الأمريكي في التعديل الخامس على حماية الأفراد ضد تجريم الذات[١]، إلاّ أن المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية دحضت هذه الطعون في عدّة أحكام بأن التعديل الخامس نص على حماية الفرد من إجباره بأن يدلي بشهادة ضد نفسه وتُجرم أفعاله أو أن يكون شاهدا على نفسه في جريمة هو يُحاكم بها أو تقديمه أدلة ذات طبيعة شهادة[٢]، إلا أن قوانين الموافقة الضمنية لا تُقدم الشخص الذي تم إحالته للمحكمة بجريمة قيادته مركبته تحت تأثير الكحول بوصفه شاهدا ضد نفسه وإنما بوصفه متهما .

وقد رأت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية أن إجبار شخص ما على التنفس في آلة لا يشكل انتهاكا لحقوقه المحمية كما أنها لا تُجرم الذات المنصوص عليها في التعديل الخامس لدستور الولايات المتحدة الأمريكية [٣]. إلاّ أن إجبار شخص على سحب عينة دم منه دون أمر أو إذن قضائي إلاّ في حالات استثنائية وملحة يعتبر غير دستوري وفيه انتهاك لحقوقه التي حماها الدستور ضد تجريم الذات.[٤]

(1) See https://constitution.findlaw.com/amendment5.html (The Fifth Amendment was added to the Constitution in 1791, along with nine others that together became known as the Bill of Rights. It encompasses several important protections, especially for people facing criminal charges. One of the most essential, and probably the most well-known, is the protection against self-incrimination).

(2) Schmerber v. California, 384 U.S. 761 (1996).

(3) Criminal Law - Privilege against Self Incrimination - Breathalyzer, Performance Tests and Questionnaire Held Not Protected by Fifth Amendment, 1 U. TOL. L. REV. 463 (1969).

(4) Simon Bord, Drunk Driving, Blood, and Breath: The Impact of Birchfield v. North Dakota, 27 CORNELL J.L. & PUB. POL'Y 841, 856 (2018). See Also, Skinner v. Railway Labor Executives' Assn., 489 U. S. 602, 616-617; Schmerber v. California, 384 U. S. 757, 767-768. (The State Supreme Court affirmed. Held: The Fourth Amendment permits warrantless breath tests incident to arrests for drunk driving but not warrantless blood tests.)

## خاتمة الدراسة

لقد سعت الدراسة الحالية إلى تناول أحد الموضوعات التشريعية المستحدثة في الجوانب الجنائية وهي مسألة التحقق من تناول الكحول لدى قائدي المركبات من خلال تطبيق جهاز التنفس في الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ أن هذا التطبيق يُعد مفيدا في التحديد الدقيق لمدى تناول قائدي المركبات للكحول إلى جانب الرغبة في حفظ الأمن والأرواح من خلال التوقيف إلى جانب العقوبات الأخرى التي تم الإشارة إليها عبر مباحث الدراسة الحالية.

ولاشك أن القانون المقارن قد تباين في مسألة التفتيش الخاص بالمركبات ولم يكن هناك اتجاه واحد في التطبيق مع التشريع الأمريكي، غير أن الدراسة قد أبانت عن وجود اتجاه في القضاء الأمريكي حاول أن يضيق من نطاق عمومية التفتيش التالي للقبض، بأن أوجب وجود صلة بين هذا التفتيش وبين الجريمة التي قبض على الشخص فيها. وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت التشريعات الأمريكية المختلفة الصلة بين التفتيش وتناول الكحوليات أثناء قيادة المركبات. كما أن القضاء الكويتي يجيز تفتيش الأشياء المختلفة التي توجد بحوزة الشخص بوصفها أثرا للقبض الصحيح عليه، وأياً كان سبب هذا القبض، فيجوز لمأمور الضبط أن يقوم بتفتيش المركبة طالما كان السائق مخمورا أو لديه علامات تعاطي الكحوليات. وأن هذه الوجهة قد أدت إلى تطبيق هذه القاعدة على قائدي المركبات في حالات تناول الكحوليات.

لهذه الاعتبارات فإن الدراسة تطرح رؤية استشرافية لتعميم تطبيق جهاز التنفس في القانون الكويتي بوصفها أحد الأساليب الحديثة والسريعة في كشف جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول بدقة ودرجة عالية وذلك بديلا للأساليب التقليدية التي تأخذ وقتا طويلا وتحاليل مختبرية مثل تحليل الدم للسائقين، تطبيق جهاز التنفس في القانون الكويتي يحقق الغاية وهي منع قيادة المركبات تحت تأثير الكحول حفظا لأرواح الأفراد والأُسر والمجتمع والممتلكات العامة والخاصة.

إذاً خلاصة ما توصلنا إليه من خلال بحثنا في القانون الأمريكي حول إثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول بواسطة جهاز التنفس وجدنا أن جميع أحكام المحكمة العليا

للولايات المتحدة الأمريكية خلصت أن استخدام جهاز التنفس على جانب الطريق لا يحتاج لإذن أو أمر من قاضٍ وهو أمر دستوري لا ينتهك التعديل الرابع في حماية الأفراد ضد عمليات التفتيش غير القانونية، على خلاف اختبارات الدم والبول التي ثار الجدل حولها بين مؤيد ومعارض مع اختلاف الأحكام القضائية بشأنها. إن جهاز التنفس لكشف نسبة الكحول في الدم من خلال عينة النفس هو الأكثر شيوعاً واستخداما لإثبات جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول من قبل وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة الأمريكية ، علاوة على ذلك هذا الجهاز يوفر الوقت وغير مُكلف مقارنة باختبار الدم الذي يحتاج وقتاً وإلى تحاليل مختبرية، أيضاً نتائج جهاز التنفس موثوقة للغاية أمام المحاكم الأمريكية بصفتها دليل إثبات ضد قائدي المركبات الذين يقودون مركباتهم تحت تأثير الكحول، ويرجع سبب موثوقية هذا الجهاز أمام المحاكم الأمريكية لثقة المحاكم في الإدارة الوطنية للسلامة المرورية على الطرق السريعة باعتماده. أيضا من مميزات جهاز التنفس دقته وسرعة قراءته لنسبة تركيز الكحول في الدم من خلال نفس المشتبه بهم وسهولة استخدامه وصغر حجمه لدرجة أنه يوضع كالميدالية في خاصرة رجل الشرطة.

## نتائج الدراسة

**يمكن تحديد أبرز نتائج الدراسة على النحو التالي:**

**أولا**: أثبتت قوانين الموافقة الضمنية التي أيدتها محاكم الولايات الأمريكية في دعم قوانين السلامة المرورية فعاليتها ونجاحها في التصدي لهؤلاء المخمورين الذين يقودون مركباتهم تحت تأثير الكحول بالإضافة إلى انخفاض إحصائية نسبة الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور التي كان سببها قيادة مركبة تحت تأثير الكحول.

**ثانيا**: جهاز التنفس أو استشعار نسبة الكحول في الدم يُعد أحد الوسائل الحديثة والأكثر شيوعاً تطبيقاً في التشريع الأمريكي في الكشف عن جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في جميع الولايات الأمريكية المختلفة.

**ثالثا**: تشمل عقوبات جريمة القيادة تحت تأثير الكحول في التشريع الأمريكي كلاً من العقوبات الجزائية والإدارية. وتفرض عقوبات جزائية نتيجة الجرائم التي يتم ارتكابها بعد تناول الكحول أثناء قيادة المركبة مثل الحوادث المرورية المختلفة كما يتم فرض عقوبات إدارية على السائقين المخمورين أثناء قيادة المركبة كإلغاء رخصة قيادة المركبة بشكل نهائي.

**ثالثا**: لقد أسهمت الوسائل الحديثة بشكل كبير في مكافحة جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول والحد منها كما لعبت دوراً مهماً في حماية الأفراد والأُسر والمجتمع من العواقب الوخيمة التي تُخلفها الحوادث المأساوية المرتبطة بالكحول.

**رابعاً**: أظهرت الدراسة أن تطبيق الوسائل الحديثة في التعرف على حالة السُكر أثناء قيادة المركبة تُعد أكثر فعالية من غيرها من الوسائل التقليدية الأخرى نتيجة دقة جهاز التنفس وسرعته في كشف نسبة تركيز الكحول في الدم سعيا لتفادي هذه الحوادث مستقبلاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

## توصيات الدراسة

في ختام الدراسة الحالية يمكن تحديد أبرز التوصيات التي نوصي بها المشرع الكويتي في ضوء التجربة الأمريكية وذلك على النحو التالي:

**أولا**: نوصي المشرع الكويتي بضرورة إصدار قانون مماثل لقوانين الموافقة الضمنية الأمريكية والموافقة عليه شرط أساس للحصول على رخصة القيادة بوصفها امتيازا وليس حقا.

**ثانيا**: نوصي المشرع الكويتي بضرورة إقرار جهاز التنفس الثابت والمحمول بوصفهما أحد وسائل الكشف عن جريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول اللذان أثبتا فعاليتهما ونجاحهما في القانون الأمريكي.

**ثالثا**: نوصي المشرع الكويتي بضرورة تعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وخاصة مواد التفتيش بتعديل يبيح لرجال الشرطة القيام بإجراء الفحص الاستدلالي بواسطة جهاز التنفس المحمول ضد المشتبه بهم بقيادتهم مركباتهم تحت تأثير الكحول دون الحاجة للحصول على إذن من المحقق المختص على اعتبار أن نتيجة الفحص الأولي قرينة تمُكن رجل الشرطة من اقتياد المشتبه به لأقرب مبنى قيادة شرطة.

**رابعا**: ضرورة قيام وزارة الداخلية الكويتية بتزويد كل مبنى قيادة في مديريات الأمن التابعة لقطاع الأمن العام في جميع المحافظات الكويتية بجهاز التنفس الثابت وأن يكون فحص عينة النفس للمشتبه بهم بعد أخذ الإذن من المحقق التابع للإدارة العامة للتحقيقات وتحت إشرافه باعتبار أن نتائج فحص جهاز التنفس الثابت دليل ثابت وموثوق على خلاف جهاز التنفس المحمول باعتباره فحصًا أوليًّا واستدلاليًّا ( قرينة ).

**خامسا**: ضرورة قيام وزارة الداخلية الكويتية بتنظيم دورات خاصة للمحققين ورجال الشرطة في كيفية استخدام جهاز التنفس الثابت والمحمول في الكشف عن جريمة قيادة

المركبة تحت تأثير الكحول من خلال تحديد نسبة تركيز الكحول في الدم لدى المشتبه بهم.

**سادسا**: تعريف المجتمع الكويتي على المآسي الناجمة عن حوادث المركبات المرتبطة بالكحول وعلى ضرورة التقيّد بقوانين وأنظمة المرور، لذلك لا بد من عمل حملة إعلامية توعوية من خلال الإدارة العامة للإعلام الأمني في وزارة الداخلية تنبّه إلى مخاطر الحوادث والمخالفات خاصة في ضوء تناول الكحوليات أثناء قيادة المركبة.

## قائمة المراجع

1. Lang A. Alcohol: teenage drinking. In: Synder S, series ed. Encyclopedia of psychoactive drugs, 2nd ed. Volume 3:. New York, NY, Chelsea House, 1992.

2. Drinking and Driving: a road safety manual for decision-makers and practitioners. Geneva, Global Road Safety Partnership, 2007.

3. Bonte W. [Associated substances in alcoholic drinks. Work techniques in medical and natural scientific criminalistics] (1987).

4. Wehner H-D. [Fitness to drive] (2007). In: Madea B. (edit.) [Practice of forensic medicine], 2nd edition.Springer, Heidelberg, Germany.

5. World Health Organization. Global status report on road safety 2015

6. Wehner H-D. [Fitness to drive] (2007). In: Madea B. (edit.) [Practice of forensic medicine], 2nd edition.Springer, Heidelberg, Germany.

7. MASON (Stephen) / Seng (Daniel): Electronic Evidence, fourth edition published by the Institute of Advanced Legal Studies for the SAS Humanities Digital Library, School of Advanced Study, University of London, 2017

8. Lang A. Alcohol: teenage drinking. In: Synder S, series ed. Encyclopedia of psychoactive drugs, 2nd ed. Volume 3:. New York, NY, Chelsea House, 1992.

9. Bonte W. [Associated substances in alcoholic drinks. Work techniques in medical and natural scientific criminalistics] (1987)

10. Supreme Court of the United states, Carpenter v. United States, certiorari to the United States Court of Appeals for the sixth circuit, no. 16 – 402. argued November 29, 2017 — decided June 22, 2018

11. History of DUI Laws, LIQUORLAWS.NET, http://liquorlaws.net/duilaws.html , Accessed in 15 August 2023

12. Drinking and Driving: A Threat to Everyone, CDC VITAL SIGNS, http://www.cdc.gov/vitalsigns/drinkinganddriving/?scid=vitalsigns-092-bb Accessed in 15 August 2023

13. Florida Statute 782.071, 2021, http://www.leg.state.fl.us/Statutes/index.cfm?App_mode=Display_Statute&URL=0700-0799/0782/Sections/0782.071.html Accessed in 16 August 2023

14. California Criminal Jury Instructions ,1981. (CALCRIM) 520. First or Second Degree Murder With Malice Aforethought (Pen. Code, § 187

15. Health and Safety Code 11836.10 HS — Requirement that DUI school be with a licensed provider

16. Mulvany, L., 2008. Family Remembers Struggle Getting Law Passed, Marshfield Mariner (Oct. 28, 2008). N.Y. PENAL LAW § 125.10 . McKinney 2015.

17. "DUI Under 21 Laws by State". FindLaw. Thomson Reuters

18. Larson, Aaron (26 May 2016). "Drunk Driving Terminology". ExpertLaw.com.

19. McGovern, Thomas F.; White, William L. (2003). Alcohol Problems in the United States: Twenty Years of Treatment Perspective. Routledge.

20. "American Indians are Violent Crime Victims at Double the Rate of General Population". United States Bureau of Justice Statistics. February 19, 1999.

21. Fortin, Jacey (7 April 2017). "Does Uber Really Prevent Drunken Driving? It Depends on the Study".

22. "Transitioning to Multiple Imputation – A New Method to Impute Missing Blood Alcohol Concentration (BAC) values in FARS". NHTSA. National Highway Traffic Safety Administration. January 2002.

23. An Act Defining Motor Vehicles and Providing for the Registration of Same, 1906 N.J. Laws ch. 113, §§ 19, 35, p. 177, 186

24. Hansen, Benjamin (April 2015). "Punishment and Deterrence: Evidence from Drunk Driving". American Economic Review. 104 (4)

25. Rotuno-Johnson, Michelle (5 April 2017). "New Ohio law designed to stop repeat drunk drivers goes into effect". NBC4i.com. WCMH-TV Columbus.

26. Baker SP, Li G, Fowler C, Dannenberg AL. Injuries to Bicyclists: A National Perspective. Baltimore, Md: The Johns Hopkins Injury Prevention Center; 1993.

27. "Oregon Department of Transportation : SR-22 Information : Oregon Driver & Motor Vehicle Services : State of Oregon". Oregon.gov. on April 8, 2008.

28. "MADD Report: 2.3 Million Drunk Drivers Stopped by Interlocks". Guardianinterlock.com. Guardian Interlock (20-Mar-2017).

29. brandon.gobel@dot.gov (2019-07-19). "DWI Detection and Standardized Field Sobriety Test (SFST) Resources". NHTSA.

30. "DUI: The $10,000 Toast". Department of Behavioral Health and Developmental Disabilities. State of Georgia. 29 December 2009

31. Chad Haldeman-Englert & Wanda Taylor, *Ethanol (Blood),* U. ROCHESTER MED.

32. CTR.: HEALTH ENCYCLOPEDIA, https://www.urmc.rochester.edulencyclopedia/con

33. tent.aspx?contenttypeid=167&contentid=ethanol-blood [https://perma.unl.edu/P

34. 2GU-BGVV] (last visited Oct. 1, 2018).

35. *Drunk Driving,* NAT'L HIGHWAY TRAFFIC SAFETY ADMIN., https://www.nhtsa.gov/

36. risky-driving/drunk-driving [https://perma.unl.edu/7EP7-T5B6].

37. Jennifer Le, *Drug Metabolism,* MERCK MANUAL, http://www.merckmanuals.com/

38. professional/clinical-pharmacology/pharmacokinetics/drug-metabolism [https://

39. perma.unl.edu/9V3A-W7B5] (last updated Nov. 2017

40. *Toxicology Tests & Reports,* DRUGS.COM (Sept. 3, 2014), https://www.drugs.com/article/toxicology-tests.html [https://perma.unl.edu/6YAR-952S]. accessed in 28 September 2023

41. Adey Hill, *How Does a Breathalyzer Work?,* FORBES (Oct. 13, 2016), https://www forbes.com/sites/quora/2016/10/13/how-does-a-breathalyzer-test-work/#2fed77bf1558 [https://perma.unl.edu/EQ46-5ZMN]. Accessed in 25 September 2023

42. Drinking and Driving: a road safety manual for decision-makers and practitioners. Geneva, Global Road Safety Partnership, 2007.

43. *Compare Schmerber,* 384 U.S. at 770, *with Birchfield,* 136 S. Ct. at 2174. 62. *Schmerber,* 384 U.S. at 757

44. Birchfield v. North Dakota, 136 S. Ct. 2160 (2016); Missouri v. McNeely, 596

45. U.S. 141 (2013); Schmerber v. California, 384 U.S. 757 (1966

46. Geoffrey C. HAZARD: Criminal justice system , Encycl. of Crime and Justice.Vol.2 ,1983 , p.457.

47. The need to protect officer safety and to prevent the destruction or concealment of evidence " .CHIMEL V. CALIFORNIA: United States Supreme Court, 395 U.S. 752, 89 S. Ct. 2034, 23 L. Ed. 2d 685 (1969), p.2.

48. Supreme Court of the United States, Riley v. California certiorari to the court of appeal of California, fourth appellate district, division one, No. 13 – 132. Argued April 29, 2014 — Decided June 25, 2014, p.3.

49. California Court of Appeal. No. D059840 (Cal. App., Feb. 8, 2013), App. to Pet. for Cert. in No. 13–132, pp. 1a–23a. .

50. Court's decision in People v. Diaz, 51 Cal. 4th 84, 244 P. 3d 501 (2011) .

51. California Supreme Court denied Riley's petition for review, App. to Pet. for Cert. in No. 13–132, at 24a ; David J. Robinson: The U.S. Supreme Court Says 'No' to Cell-Phone Searches Incident to Arrest, Illinois Bar Journal, The Magazine of Illinois Lawyers, September 2014 , Volume 102 , Number 9, Page 438 .

52. California Criminal Jury Instructions ,1981. (CALCRIM) 520. First or Second Degree Murder With Malice Aforethought (Pen. Code, § 187)

53. https://arabic.rt.com/news/ accessed in 1 October 2023

54. According to EudoNews Report > Please refer to:

55. https://arabic.euronews.com/next/2023/01/11/us-study-one-year-of-road-crashes-cost-society-340-billion accessed in 14 September 2023

56. https://ewikiar.top/wiki/Drunk_driving_in_the_United_States accessed in 19 September 2023

57. World Health Organization. Global status report on road safety 2015.

58. World Health Organization. Global status report on road safety 2013: supporting a decade of action. Geneva: World Health Organization; 2013.

# فهـــــرس الموضوعـــــات

الموضـــــوع الصفحة

مقدمة ..... ٣٠٧١
مشكلة البحث ..... ٣٠٧٢
تساؤلات الدراسة ..... ٣٠٧٢
أهمية الدراسة ..... ٣٠٧٣
أهداف الدراسة ..... ٣٠٧٣
تقسيم البحث ..... ٣٠٧٣
المبحث الأول الأحكام العامة لجريمة قيادة المركبة تحت تأثير الكحول في القانون الأمريكي ..... ٣٠٧٥
المطلب الأول الأطر القانونية لقيادة المركبة في القانون الأمريكي ..... ٣٠٧٧
المطلب الثاني عقوبات تناول الكحول أثناء قيادة المركبة في الولايات المتحدة الأمريكية ..... ٣٠٨٨
المبحث الثاني آلية استخدام جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول أثناء قيادة المركبة ..... ٣١٠١
المطلب الأول آلية استخدام جهاز التنفس في إثبات جريمة تناول الكحول أثناء قيادة المركبة ..... ٣١٠٢
المطلب الثاني التطبيقات القانونية لجهاز التنفس ومدى فعاليته ..... ٣١٠٥
خاتمة الدراسة ..... ٣١١٣
نتائج الدراسة ..... ٣١١٥
توصيات الدراسة ..... ٣١١٦
قائمة المراجع ..... ٣١١٨
فهـــــرس الموضوعـــــات ..... ٣١٢٣